الأمم المتحدة

A/64/PV.27

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة **٢٧**
الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٩ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/64/97)

مشروع القرار (A/64/L.4)

السيد محمد (السودان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة العامة بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

لقد وقفت مجموعة الـ ٧٧ والصين دائما وبثبات ضد هذا الحصار. ورؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين، في مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، المعقود في الدوحة بقطر، من ١٢ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، رفضوا رفضا حازما فرض قوانين وتشريعات ذات اختصاص قضائي خارجي وكذلك كافة الإجراءات الاقتصادية القسرية الأخرى بما فيها العقوبات التي تفرض من طرف واحد ضد البلدان النامية، ودعوا الولايات المتحدة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، الذي عدا عن كونه أحادي الجانب يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار ويسبب خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية للشعب الكوبي.

وفي هذا الصدد، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تكرر التأكيد مرة أخرى على موقفها الثابت من هذه المسألة الهامة. وفي اجتماعهم السنوي الثالث والثلاثين، المعقود مؤخرا في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فإن وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين قد:

”رفضوا بشدة فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الوطنية وسائر أشكال الإجراءات الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك العقوبات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، وكرروا الإعراب عن الحاجة الملحة لإلغائها فورا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-57986 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وشددوا على أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل وتهدد بشدة أيضا حرية التجارة والاستثمار. ولذلك، دعوا المجتمع الدولي إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وإلى عدم تطبيقها''. (المرفق، A/64/489، الفقرة ٣٩)

وقد أحاطت مجموعة الـ ٧٧ والصين علما بردود الحكومات والهيئات ضمن منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام بتقديم المعلومات حول المسألة، المتضمنة في تقريره عن تنفيذ القرار ٦٣/٧ (A/64/97). ومما يؤسف له، أنها تظهر دون لبس أن الحصار ظل دون تغيير يذكر ولا يزال يفرض قيودا اقتصادية ومالية صارمة على كوبا. وفضلا عن ذلك، فإن الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية العالمية على كوبا واستمرار الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة سيسهمان في زيادة تفاقم المشقة المفروضة على شعب كوبا.

وتدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين الولايات المتحدة إلى أن تستجيب لمناشدات المجتمع الدولي المتزايدة بوضع حد للحصار المفروض لخمسة عقود وأن تلتزم بشكل كامل بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة شقيقة. فالحصار يحبط الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويؤثر بصورة سلبية على التعاون الإقليمي في تلك المنطقة.

وتلتزم مجموعة الـ ٧٧ والصين بالعمل على إقامة عالم أفضل للجميع يمكن فيه للدول كبيرها وصغيرها التعايش في سلام. ويتطلب تحقيق هذا التعايش السلمي بين الدول التزام جميع الدول بالمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإدارة العلاقات بين الدول بصورة سلمية.

ومجموعة الـ ٧٧ والصين ستؤيد مرة أخرى تأييدا كاملا مشروع القرار المقدم ضد الحصار (القرار 64/L.4) وتحث جميع الدول الأعضاء في المنظمة على أن تحذو حذوها.

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

تقرر ذلك.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن هذا البند الهام، وأود أولا أن أرحب في الجمعية العامة بوجود معالي السيد برونو إدواردو رودريغيز، وزير خارجية كوبا.

تجدد حركة عدم الانحياز مرة أخرى التزامها بالدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والحفاظ عليهما وتعزيزهما، وتؤكد على التزامها بتعزيز النهج المتعدد الأطراف وعملية اتخاذ القرار المتعددة الأطراف والحفاظ عليهما وتقويتهما.

واستنادا إلى ذلك الموقف القائم على المبدأ، تؤكد حركة عدم الانحياز بشكل قاطع على رفضها لاتخاذ وتنفيذ التدابير أو القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية أو القسرية والانفرادية، بما فيها فرض الجزاءات الاقتصادية الانفرادية أو التدابير غير القانونية الأخرى المخالفة للقانون الدولي، التي تسعى لممارسة الضغط على البلدان غير المنحازة لمنعها من ممارسة حقها في أن تختار، بمحض إرادتها الحرة، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثمّ ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن الاعتراف بهذه التدابير أو القوانين التي تقوض المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتهدد بصورة خطيرة حرية التجارة والملاحة والاستثمار.

وفضلا عن ذلك، تعارض حركة عدم الانحياز وتدين تلك التدابير أو القوانين والاستمرار في تطبيقها، وتحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتدعو الدول التي تطبق تلك التدابير أو القوانين إلى إلغائها بصورة تامة وفورية. وعلاوة على ذلك،، تدعم الحركة، وفقا للقانون الدولي، مطالب الدول المتضررة، بما فيها البلدان المستهدفة، بالتعويض عن الضرر الواقع عليها نتيجة تنفيذ تدابير أو قوانين قسرية تتجاوز الحدود الإقليمية أو الانفرادية.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ظل قائما طوال ٥٠ عاما، ومن ثمّ يكون قد ولد ٧٠ في المائة من الكوبيين في ظل هذا الحصار. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها بشأن استمرار تلك السياسة الانفرادية التي طال أمدها، لا سيما بعد أن رفضتها باستمرار الأغلبية الساحقة من الدول، حسبما يشهد به قرار الجمعية العامة بشأن هذا البند المتخذ في السنة الماضية (القرار ٦٣/٧)، الذي حصل على تأييد ١٨٥ دولة عضوا.

إن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، وفي مؤتمر قمتهم الخامس عشر المعقود في شرم الشيخ في مصر في تموز/يوليه، أكدوا مرة أخرى في الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر على موقفهم الثابت منذ زمن طويل إزاء ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولذلك، نهيب بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن ترفع الحصار فورا.

وفضلا عن ذلك، اعتمد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، أثناء مؤتمر القمة المعقود في شرم الشيخ، إعلانا استثنائيا معنونا ”الإعلان الخاص الصادر عن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية“. ويعكس هذا الإعلان الأهمية التي توليها حركة عدم الانحياز لهذه المسألة، وهو يتزامن مع نهاية رئاسة كوبا المميزة لحركة عدم الانحياز طيلة السنوات الثلاث الماضية.

ومن منظور آخر، أود أن أشدد على أن الحصار، فضلا عن كونه انفراديا وينافض ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، فهو لا يزال يسبب خسائر مادية ويلحق أضرارا اقتصادية ومالية، ويترك آثارا سلبية على رفاه شعب كوبا وسلامته..

وتكرر حركة عدم الانحياز أيضا الإعراب عن قلقها البالغ حيال الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا وترفض تعزيز التدابير التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة بغية تشديد الحصار وكذلك كل التدابير الأخيرة الأخرى التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة ضد شعب كوبا.

ومن ثمّ، تحث حركة عدم الانحياز مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة على الامتثال لجميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وبالمثل، تحث حركة عدم الانحياز جميع الدول على الالتزام الصارم بقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣. وتتعلق جميع تلك القرارات بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وفي الختام، أود أن أبرز أنه بالرغم من استمرار الحصار وجميع آثاره السلبية، أدارت الحكومة الكوبية رئاستها لحركة عدم الانحياز طيلة السنوات الثلاث الماضية بطريقة قديرة للغاية وجديرة بالثناء وحافظت على مصالح الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز ونهضت بها وأسهمت في تعزيز التفاعل بين الحركة وعضوية الأمم المتحدة الواسعة.

وإلى جانب ذلك، شهدت هذه السنوات القليلة الماضية أيضا دينامية متزايدة في علاقات كوبا الدولية مع جميع مناطق العالم. وفي ذلك السياق، أود أن أقول إن الإدارة الأمريكية الجديدة قد سلكت طريق الانفتاح والمشاركة مع العالم الخارجي. ولذا، تتطلع حركة عدم الانحياز إلى أن تمتد تلك السياسة الجديدة لتشمل كوبا وتؤدي إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض منذ زمن طويل.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): وأرحب أنا بدوري بحضور وزير خارجية كوبا.

ويشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي تعرب أيضا عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

وتواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية مجددا تأكيد معارضتها دون لبس لفرض الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا، الذي تعارضه الغالبية العظمى من المجتمع الدولي طوال الأعوام الـ ١٧ الماضية. ذلك أن فرض القوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية من جانب واحد على دول ثالثة أمر يتنافى مع كل من نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه، ولا يزال الحظر ذاته يتعارض مع مبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والسيادة وحرية التجارة التي تناصرها هذه الهيئة تقليديا.

ويبدو أن الاستمرار بعناد في الحظر لا يولي اعتبارا للأصوات الجماعية التي تنطق بالنقد الدولي ولا لمنطق العالم الذي تغير على مدى الأربعة عقود ونصف منذ البدء في فرض الحصار تغيرا لا حدود له. وقد تجاوز عمر هذا الحظر الحرب الباردة بـ ١٨ عاما وتجاوز عمره مدد ولاية ثمانية من رؤساء الولايات المتحدة والرئيس الكوبي فيديل كاسترو. وقد ولد ما يزيد على ٧٠ في المائة من الكوبيين الموجودين اليوم في ظل هذا الحظر.

وترى الجماعة الكاريبية أن هذا الحظر مفارقة تاريخية لم تنجح إلا في المساهمة في معاناة أجيال من الكوبيين العاديين وزيادة حالات التوتر بين الولايات المتحدة وكوبا بلا داع كما أنه لا يحقق غرضا قانونيا أو سياسيا أو أخلاقيا له ما يبرره في القرن الحادي والعشرين.

ويعني هذا الحظر الجائري بصفة خاصة الجماعة الكاريبية، التي تشترك مع شعب كوبا في التاريخ والثقافة والإخاء. فكوبا هي أكثر دول الجماعة في عدد السكان وتمثل جزءا لا يتجزأ من عملية البلدان الكاريبية. وللروابط التاريخية مع كوبا أهمية تاريخية، تكرسها أعوام من التعاون الفعلي على مختلف المستويات. وما برحت الدول الأعضاء في الجماعة تحافظ على علاقاتها الوثيقة بكوبا من خلال مجموعة واسعة من برامج التعاون في مجالات من بينها التجارة والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية. وتعتمد التنمية الإقليمية لدينا في المستقبل من أوجه كثيرة على إنجازنا وتقدمنا الجماعي. وفي هذا السياق، لا نرى في الحظر مجرد إجراء لمعاقبة كوبا، بل نرى فيه عائقا لتنميتنا الإقليمية المشتركة.

ويجمل تقرير الأمين العام لهذا العام (A/64/97) عن تنفيذ القرار ٧/٦٣، كالتقارير التي سبقته في هذا الشأن، الردود التي وردت من الغالبية العظمى للدول الأعضاء التي تشترك في نظرتها إلى الحظر الانفرادي الذي يستمر فرضه على كوبا. والواقع أن التقرير يبين أن هذا الحظر يؤثر حتى على كيفية أداء الأجهزة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لعملها في كوبا.

لذلك تؤكد الدول الأعضاء في الرابطة الكاريبية من جديد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة بلدان عدم الانحياز في معارضة هذه الإجراءات الانفرادية، ويتمثل موقفنا في أن التواصل البنّاء والمفاوضات السلمية ما زالا يمثلان الوسيلة المقبولة الوحيدة للنهوض بالسلام والاستقرار في الأجل الطويل.

ولا تزال أهمية الحظر المفروض على الاقتصاد الكوبي تمثل أحد الشواغل الكبرى لدى الجماعة الكاريبية وتأثيره الإنساني على شعب كوبا، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية والغذاء، محزن بصفة خاصة. وما زال عجز كوبا عن الحصول على المعدات الطبية الضرورية وقطع الغيار وأحدث الأدوية بسبب الحظر يؤثر على نظام الرعاية الصحية فيها، الذي يستمر تقديم العلاج فيه للشعب الكوبي دون مقابل.

ومع تزايد العواصف والأعاصير التي يجلبها تغير المناخ شدة وتواترا وتعرض كوبا من الوجهة الجغرافية لهذه الكوارث الطبيعية، تزيد حدة التأثير الإنساني غير المقبول لهذا الحظر حتى عن ذلك. علاوة على هذا، تتزايد استحالة حصول كوبا على مواد التشييد والمعدات الثقيلة بسبب القواعد الصارمة المتعلقة ببلدان المنشأ والقيود المفروضة على الشركات التي تقع مقارها خارج الولايات المتحدة.

والآثار السلبية الواقعة على الاقتصاد الكوبي وعلى نموه واضحة وملموسة. فقد كلف الحظر كوبا الآن ما يقرب من ١٠٠ بليون دولار منذ فرضه في عام ١٩٦٢. ومن الملحوظ أيضا أن كوبا تواصل تقديم المساعدة لغيرها من دول العالم النامي، بدءا بجاراتها المباشرة في الجماعة الكاريبية، بالرغم من صراعها مع سلسلة الكوارث الطبيعية المؤسفة وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية. وقد تعلم الآلاف من طلاب الجماعة الكاريبية في الجامعات الكوبية بدون مقابل، وأجريت للآلاف جراحات مجانية وتلقوا المساعدة الطبية بالمجان في كوبا، كما عولج آلاف غيرهم في أوطانهم على أيدي أطباء كوبيين وممرضات كوبيات.

وقد أفدنا مما قدمه الشعب الكوبي على سبيل الخبرة التقنية، وبرامج بناء القدرات، والمساعدة في بناء الهياكل الأساسية، وما أبداه من السخاء وإنكار الذات. ولم يوجه شعب كوبا تهديدا لأحد، كما أن الحظر وآثاره الجانبية المدمرة لم يمنعه من مواصلة مد يد الصداقة والتضامن، حتى عبر الفواصل المذهبية.

وبالنظر إلى موقف كوبا الدولي المتسم بالسلم والكرم والتعاون، ينبغي ألا تتعرض للعزلة أو الاستبعاد من المشاركة في العمليات التي تجري على الصعيد الإقليمي أو على صعيد نصف الكرة. وتؤكد الجماعة الكاريبية مجددا دعمها الذي لا يفتر لحق الشعب الكوبي في تقرير المصير على نحو مفيد لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ونطالب مرة أخرى بإنهاء الحظر الذي يبقي على حالة التوتر بين هذين البلدين المتجاورين ويوجد القلق والاضطراب والانزعاج في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

إن الدول مستمرة في تمتعها بالعلاقات الودية مع كل من كوبا والولايات المتحدة. وقد أنتجت هاتان الجارتان، اللتان لا يفصل بينهما سوى ٩٠ ميلا، باحثين وعلماء وقادة عالميين عظماء. ويتمتع كلا البلدين بتاريخ عريق ونبيل ويقطنهما شعبان يتسمان بالود والانفتاح والحب. ومن هذا

المنطلق، وبالرغم من التاريخ الطويل من الآمال المحطمة، ما زالت الجماعة الكاريبية ترى أن البداية الجديدة ممكنة في العلاقة بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة. غير أننا نرى في رفع الحظر شرطا مسبقا لأي تقارب مفيد بين البلدين وليس نتيجة نهائية يتم التوصل إليها.

ورغم وجود بعض مؤشرات إيجابية على المرونة في الآونة الأخيرة، فهناك أيضا ما يذكرنا بالتصلب الانفرادي. وعلى سبيل المثال، تشير الجماعة الكاريبية بأسف إلى تجديد العمل بقانون الولايات المتحدة المتعلق بالتجارة مع العدو، وهو قانون لا يستهدف سوى كوبا، منذ فترة قصيرة الشهر الماضي، والواقع أن النشاط الدبلوماسي الأخير لا يؤدي إلا إلى تسليط الضوء على واقع لا ينكر، هو أن الحظر ما زال يطبق بإصرار، وأن فرضه يشكل انتهاكا مستمرا للقانون الدولي والأعراف الدولية.

ونحن متفائلون بأن إعادة الولايات المتحدة مؤخرا التزامها بتعددية الأطراف سيؤدي إلى زيادة الاستعداد للنظر في آراء وشواغل أصدقائها وشركائها في أنحاء العالم. وفيما يتعلق بهذه المسألة يصعب التعبير عن الرأي العالمي بطريقة أكثر إقناعا أو استمرارا من ذلك. واستنادا إلى ذلك يظل إيماننا بالتصريحات التي صدرت مؤخرا عن حكومة الولايات المتحدة مفعما بالتوقعات بأن الأخطاء التاريخية الأحادية القليلة المتبقية هذه ستصحح على وجه السرعة. وهذا هو السياق الذي تدعم فيه دول الجماعة الكاريبية بحماس مشروع القرار الخاص بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد هلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بحضور وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيز باريا، بين ظهرانينا.

للسنة الثامنة عشرة على التوالي تدلي الحكومة المكسيكية بهذه الكلمة حتى تكرر مرة أخرى رفضها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وحتى تعيد تأكيد رفضها لاستخدام الإجراءات القسرية التي ليس لها أساس قانوني في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد المكسيك على أن تلك التدابير الوطنية، عندما تطبق فيما وراء الحدود على بلدان ثالثة، تتسبب في عواقب إنسانية شديدة تتناقض مع القانون الدولي وتنم عن ازدراء الحوار والدبلوماسية بوصفهما الوسيلتين الملائمتين لحسم المنازعات بين الدول.

ومثلما فعلنا مرارا وتكرارا منذ عام ١٩٩٢، عندما عرضت الحكومة الكوبية لأول مرة على الجمعية العامة مشروع قرار يدعو إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عليها، ندلي بهذا البيان لتكرار موقفنا التاريخي المبدئي بأن أي عقوبات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية مفروضة على أي دولة يجب أن تكون منبثقة عن قرارات أو توصيات صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وإن التعددية، واحترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تحكم التعايش بين الأمم، والحوار القائم على احترام الآخر، تظل السبيل الأفضل لحسم المنازعات وكفالة التعايش السلمي بين الدول واستتباب أجواء السلام على الصعيد الدولي.

وتعترف شتى هيئات وكيانات الأمم المتحدة بالوطأة السلبية التي يتركها الحصار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، بسبب الضرر الكبير الذي يلحق بمعاملاتها الاقتصادية والتجارية والمالية. كما أن وطأة الحصار السلبية على قطاعات حساسة تمس مساسا مباشرا بالحياة اليومية للشعب الكوبي، فضلا عن عواقبها غير المباشرة على البلدان الثالثة التي تمنع من التعامل مع كوبا في كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وإن الصرخات المتعالية

للمجتمع الدولي ضد هذا الإجراء تذكرنا بأنه لا يجوز أن تكون العقوبات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية المفروضة على دول مستندة إلى قرارات أحادية. وإنما يجب بالأحرى أن تنتج عن تدابير تعتمدها الأجهزة المناسبة لهذه المنظمة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي ذلك الصدد سنت الحكومة المكسيكية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ قانونا يحمي التجارة والاستثمارات من القرارات الأجنبية التي تتعارض مع القانون الدولي. وذلك القانون يحظر الأنشطة التي تضر بالتجارة أو بالاستثمار عندما تكون تلك الأنشطة ناجمة عن عواقب تطبيق التشريعات الأجنبية فيما وراء حدود البلد. وقد أيدت المكسيك كل المبادرات ضد الحصار والإجراءات الأحادية هنا في الأمم المتحدة وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي محافل أخرى مثل منظمة الدول الأمريكية والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومؤتمر القمة الأيبرية – الأمريكية ومجموعة ريو. وما فتئنا نشجع فرص التعاون والحوار المستند إلى احترام الآخر انطلاقا من حقيقة أن حصار الولايات المتحدة ضد كوبا ينعكس في سياسة أثقلت كاهل السكان الكوبيين بطريقة صامتة ومنهجية وتراكمية منذ أكثر من نصف قرن.

وبالإضافة إلى معارضة المكسيك للعزلة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية المفروضة على كوبا، فإنها في هذا السياق أيدت، بطلب من الحكومة الكوبية، عضوية كوبا في كل آليات التكامل الإقليمي في سبيل تعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية، فضلا عن التعاون والتنمية. وفي هذا الصدد أود أن أنوه بالدعم الذي قدمته حكومتنا لحصول كوبا على العضوية الكاملة في مجموعة ريو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في زاكاتيكاس، بالمكسيك، بدعم تام من الدول الأعضاء في تلك المجموعة.

وتلك اللحظة التاريخية ساهمت في تعزيز التعاون والتبادلات الهادفة إلى النهوض بالتنمية وتقوية التعددية ووحدة أمريكا اللاتينية. كما أنها استبقت صدور القرار التاريخي للجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية، الذي اعتمدته بالإجماع في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والذي أبطل العمل بقرارها السادس الذي كانت قد اتخذته في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، والذي فرض حظرا على مشاركة الحكومة الكوبية في منظومة البلدان الأمريكية. ويقر القرار الجديد بأن مشاركة كوبا في منظمة الدول الأمريكية ستكون ثمرة عملية حوار ووفقا لممارسات المنظمة ومقاصدها ومبادئها.

وتعتقد المكسيك أن الحقائق التي طرحناها تبرهن على أن إبعاد كوبا يؤدي بدلا من حسم المنازعات إلى تضخيم آثارها السلبية. لذلك نكرر دعمنا لشمول كوبا في آليات الحوار والنشاط الاقتصادي والتجاري والمالي العالمي، تمشيا مع إرادتها السيادية وقراراتها. وفي هذا المضمار ترحب المكسيك بالتدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بالسماح بتدفق التحويلات المالية وتنقل الكوبيين الأمريكيين بين كوبا والولايات المتحدة. وبينما قد تساهم تلك التدابير مساهمة متواضعة في تحسين البيئة السائدة، فإن المكسيك تشعر بأن المزيد يتعين القيام به للتخفيف حقا وبقدر كبير من الآثار السلبية للحصار الاقتصادية والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الحكومة المكسيكية تبني علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف على مبادئ القانون الدولي التي تنظم التعايش السلمي المتحضر بين الدول ذات السيادة في العالم المعاصر. وتلك المبادئ صانت التضامن والاستمرارية في العلاقات بين المكسيك وكوبا. وقد حافظنا على علاقات تاريخية لا تتزعزع، علاقات مدعومة بجو من الثقة المتجددة، علاقات أمينة على الدوام للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم

المتحدة، لا سيما التعايش السلمي واحترام السيادة والمساواة السيادية بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

واستنادا إلى خبراتنا الذاتية، ندرك أن المجتمعات تتطور وتتغير وفقا لظروفها الخاصة، وليس نتيجة تدابير تعسفية وقسرية تُفرض من الخارج. وفي ضوء ذلك، تكرر حكومة المكسيك تأكيد التزامها الثابت بالمساهمة، بصورة فعالة وحاسمة، في سن قانون دولي فعال فيما يتعلق بهذا البند المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة، وستؤيد مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة، المعروض على الدورة الحالية.

السيد جانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال (A/64/97) ويؤيد البيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تتبع الصين سياسة خارجية مستقلة في تحقيق السلام، وتلتزم بإقامة علاقات ودية مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي. وفي رأينا أن أي دولة ذات سيادة لها الحق في أن تختار بشكل مستقل نظامها الاجتماعي ودرب التنمية الخاص بها بالشكل الذي يناسبها. وليس من حق أي بلد أن يفرض بصورة انفرادية أية جزاءات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو أي شكل آخر من أشكال الجزاءات ضد بلدان أخرى. وتبين التجربة أن الجزاءات تفشل في العادة في تحقيق النتائج المرجوة منها؛ بل على النقيض من ذلك، قد تؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع المدنيين ضحايا لها، ولا سيما الفئات الأشد ضعفا، من قبيل النساء والأطفال.

وعلى مدار ١٧ سنة متتالية، تعتمد الجمعية العامة قرارات بأغلبية ساحقة، تحث جميع البلدان، امتثالا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، على إلغاء أو وقف سريان جميع القوانين والإجراءات التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية والتي تضر بسيادة الدول الأخرى، وتقوض الحقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين للولاية القضائية لتلك الدول، وتؤثر في حرية التجارة والملاحة.

ومع ذلك فإنه لم تنفذ للأسف، تلك القرارات بصورة فعالة على مدار السنين، ولا يزال الحصار الطويل الأمد الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه دولة معنية على كوبا ساريا حتى الآن. وهذا لا يشكل انتهاكا خطيرا لمقاصد الميثاق ومبادئه فحسب، بل إنه يقوض أيضا بشكل خطير حقوق الشعب الكوبي في البقاء والتنمية.

وكما يصف الأمين العام في تقريره، أدى هذا الحصار، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى إحداث أضرار اقتصادية مباشرة في كوبا يتجاوز مجموعها ٩٦ بليون دولار، مما يقيّد إلى حد كبير الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي في سبيل القضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويواجه المجتمع الدولي الآن التحديات الخطيرة للأزمة المالية وأزمتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ، التي تجعل من الحصار والجزاءات المفروضة على كوبا أمورا غير معقولة بشكل كبير. ونلاحظ أنه، في نيسان/أبريل هذا العام، رفعت حكومة الولايات المتحدة القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية بالنسبة إلى الأمريكيين الكوبيين. ونرحب بهذه الخطوة ونأمل أن تواصل الولايات المتحدة تحسين علاقاتها مع كوبا وتعزيز عمليات التبادل العادية بين شعبي البلدين.

وفي عالم اليوم، تضرب تعددية الأطراف وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، على وتر حساس في قلوب الشعوب، في حين يمثل الانفتاح والتعاون والاحترام المتبادل والتقدم الذي يفيد الجميع، توافق الآراء في المجتمع الدولي. وعندما تنشب النزاعات، فإن إجراء الحوار على قدم

المساواة وبروح من التشاور الودي هو أفضل سبيل لإحراز التقدم.

ولا تزال الحكومة الصينية ترى أنه يتعين على البلدان أن تطور علاقاتها امتثالا لمقاصد الميثاق ومبادئه. ونأمل دائما أن يكون هناك حوار بدلا من المواجهة، ومشاركة وتبادل بدلا من فرض الحصار والجزاءات في العلاقات بين الدول. ولذلك تطالب الحكومة الصينية البلد المعني بأن ينهي بأسرع ما يمكن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه على كوبا.

وفي هذا الصدد، تؤيد الصين مشروع القرار المقدم من كوبا في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

السيد فياس (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/64/97) عن بند جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

طوال السبعة عشر عاما المتتالية الماضية، ترفض الجمعية العامة، في مداولاتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، بصورة قاطعة وبأغلبية ساحقة فرض القوانين والقواعد التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

كما تهيب الجمعية العامة بجميع الدول، امتثالا لالتزاماتها بموجب الميثاق ومبادئ القانون الدولي، أن تمتنع عن إصدار وتطبيق، وكذلك إلغاء ووقف سريان، القوانين والإجراءات التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتؤثر في سيادة الدول الأخرى، وفي المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، وفي حرية التجارة والملاحة.

وللأسف لا تزال تلك القرارات المتكررة دون تنفيذ. ولا يزال حتى الآن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ساريا منذ ما يقرب من خمسة عقود، بما في ذلك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية. ونشاطر المجتمع الدولي الآراء التي أعرب عنها في معارضته لآثار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وفي تقرير الأمين العام، قامت عدة كيانات في الأمم المتحدة بسرد التفاصيل الخاصة بالآثار المترتبة على الحصار، ولا سيما الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية. فعلى سبيل المثال، أشار الممثل المقيم للأمم المتحدة في هافانا إلى أن التعاون الإنساني والإنمائي الذي تنفذه منظومة الأمم المتحدة في كوبا يتأثر بشكل كبير بالحصار. كما يؤثر الحصار تأثيرا ضارا في عمل مكاتب الأمم المتحدة، بما في ذلك سفر موظفي الأمم المتحدة.

وذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يمكن ملاحظة الآثار المترتبة على الحصار في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في كوبا، وكذلك تأثيره في الفئات الأشد ضعفا وفي التنمية البشرية بوجه عام. ويسلط البرنامج الضوء على الآثار السلبية للحصار على أنشطة تنسيق التنمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما فيها متوسط زيادة قدره ١٥ في المائة في تكلفة المشاريع.

ويشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى التكاليف الملازمة للحصار المفروض، بالنسبة لكوبا وللمواطنين في بلدان ثالثة، بسبب تطبيقه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. ويذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تأثير الحظر قد تم الشعور به على نحو خاص في بعض برامجه. وذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الحظر يؤثر تأثيرا ضارا على مستوى معيشة السكان الكوبيين. وقطاع الصحة أحد القطاعات المتضررة،

نظرا لارتفاع التكاليف والقيود المفروضة على المعدات والتكنولوجيا. وبالتالي، إن للحظر أيضا تأثير غير مباشر يتجاوز حدود كوبا ويتعلق بإسهاماتها في التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الميدان. وأذكر أيضا أن الكوارث الطبيعية في كوبا العام الماضي والأزمة المالية والاقتصادية القائمة جعلت تأثير الحظر أشد وطأة.

ونظرا للجغرافيا بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن التوقع بأن تكونا شريكتين طبيعيتين في التجارة والاستثمار. وفي حين أن الحظر لم يسمح بذلك، إلا أن احتمال قيام علاقات اقتصادية وتجارية بين البلدين قائم بوضوح. فعلى سبيل المثال، إذ تستغل الولايات المتحدة الفرص المحدودة المتوفرة بموجب قانونها المتعلق بإصلاح الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات، أصبحت أكبر مصدّر للمنتجات الزراعية إلى كوبا. واللجنة التجارية الدولية التابعة للولايات المتحدة تقدر بنفسها أن من شأن ذلك أن يرتفع ارتفاعا حادا إذا أُزيلت القيود، الأمر الذي يؤكد التأثير السلبي للحظر المفروض على الفرص التجارية والفرص المتاحة أمام الشركات في الولايات المتحدة. ومختلف الجهود التي تُبذل في الأمم المتحدة للتخفيف من الحظر أو إزالته تشير إلى أن هناك اهتماما كبيرا، لا سيما في قطاع الشركات، بالوصول دون عائق إلى السوق الكوبية، أو بالاتصال بكوبا.

ونشعر بالتشجيع إزاء الخطوات التي أعلنتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة في وقت سابق من هذا العام، وتقضي بتخفيف القيود على التجارة وتحويل الكوبيين الأمريكيين الأموال إلى كوبا، وعلى خدمات الولايات المتحدة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. ونتطلع إلى الإزالة الكاملة للجزاءات والحظر على كوبا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد معارضة الهند للبلدان التي تتخذ تدابير أحادية الجانب تنتهك سيادة دولة أخرى، بما في ذلك محاولات توسيع نطاق تطبيق قوانين دولة ما خارج حدودها على بلدان أخرى ذات سيادة.

السيد لي لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد فييت نام تمام التأييد البيانين اللذين أُدلي بهما نيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وأرحب بمشاركة معالي السيد برونو إدواردو رودريغيز باريلا، وزير خارجية كوبا، في هذه الجلسة الهامة للجمعية العامة.

طوال سبع عشرة سنة متتالية، وفي كل دورة، تطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من طرف واحد على كوبا. والقرارات السنوية المتعلقة بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا تحظى بتأييد واسع ومتزايد وتتخذ فعليا بالإجماع.

إن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من طرف واحد على كوبا يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القوانين الدولية المتعلقة بحرية التجارة والملاحة، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذا يتناقض مع المعايير المعترف بها عالميا التي تنظم العلاقات بين البلدان السيادية بصرف النظر عن أنظمتها السياسية والسبل المختارة لتنميتها، فضلا عن المبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وروحيته.

وإلى جانب التسبب بخسائر للاقتصاد الكوبي تقدر بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة، استمر الحظر في السنة الماضية بإيجاد مصاعب كبيرة للشعب الكوبي، ولا سيما النساء والأطفال، الأمر الذي يجعل من الصعوبة البالغة له أن يتعافى تماما من الكوارث الطبيعية المدمرة والمتلاحقة، ناهيك عن النجاح في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، وإعادة

الإعمار الوطني، وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويسبّب الحظر أيضا الأذى للذين يريدون إقامة علاقات اقتصادية ومالية وتجارية مشروعة وطبيعية ومفيدة على نحو متبادل مع كوبا، بما في ذلك عدد كبير من الشركات والأفراد الأمريكيين.

وإننا نوافق الرئيس أوباما، رئيس الولايات المتحدة، على ما قاله ببلاغة لدى افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين هذه من أن الديمقراطية لا يمكن فرضها على أية أمة من الخارج. وكل مجتمع عليه أن يبحث عن سبيله وليس هناك من سبيل كامل. وكل بلد سيسلك الطريق المتجذرة في ثقافة شعبه وتقاليده الماضية (A/64/PV.3).

والنزاعات في ما بين الدول لا ينبغي ولا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السلمي والمفاوضات على أساس المساواة والاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة كل منها ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ونحن ننضم إلى أغلبية الدول الأعضاء في مطالبة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من طرف واحد، بغية التخفيف من المشقات والمصاعب التي تحيق بشعب كوبا من دون مبرر، وخفض التوتر وتهيئة جو يفضي إلى بذل جهود بنّاءة لتطبيع العلاقات بين البلدين لصالح السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة برمتها.

وتؤكد فييت نام من جديد دعمها لكوبا حكومة وشعبا والتضامن معها، وتقف على أهبة الاستعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، لمواصلة مساعدتها في التغلب على آثار هذا الحظر. وبتلك الروح، سوف تصوت فييت نام لصالح مشروع القرار A/64/L.4 الذي قدمته كوبا.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد مرور سنة أخرى، ها نحن نجتمع من جديد لتناول مسألة إنهاء الحظر الاقتصادي المفروض على كوبا منذ عام ١٩٦٢. وفي تناولنا لهذه المسألة، تؤيد إندونيسيا الآراء التي أعرب عنها ممثل السودان الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحكمة المعهودة تملي أن القرب الجغرافي بين بلدين ينبغي أن يكون سببا قويا لإقامة علاقات ثنائية وثيقة بينهما. والعلاقات بين الدول – أيا كانت الدول – سوف تتعرض دوما لأمواج التغيير. والدول تواجه على الدوام التحدي المتمثل في الحفاظ على إقامة توازن دقيق بين التعاون والمنافسة. والأعمال التي تقوم بها الدول تستهدي طبيعيا بمصالحها الوطنية في إطار المعايير والقواعد الدولية.

وهكذا، تظل الفروق قائمة دائما بين البلدان ويمكن أن تنشأ التوترات دائما بين الدول. ولكن ذلك لا ينبغي لذلك أن يمنع أي تحرك لإيجاد مجال للتعاون، مجال يمكن الدولتين والشعبين والأوساط التجارية من السعي إلى إقامة أرضية مشتركة بحيث يمكن للجانبين أن يستفيدا وينموا ويغذيا شجرة الصداقة في إطار الاحترام والتعاون المتبادلين.

لهذا السبب، من المهم إبراز روح الشراكة العالمية اللازمة للتنمية، كما وردت في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة جوهانسبرغ لتنفيذ مؤتمر القمة العالمي. وهذه الالتزامات التي قُطعت على أعلى مستوى تحث البلدان على التعاون لطرح خلافاتها جانبا والعمل من أجل تحقيق الخير العام لملايين البشر.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتغير المناخ الحالي وأزمتي الطاقة والغذاء قد حدّت بشدة من الجهود التي تقوم بها كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن للولايات المتحدة أن توفر المزيد من المساعدة اللازمة بشدة لرفع سياسة الحظر. وفي ذلك الصدد، نود أن نكرر النداء الذي وجهه رؤساء الدول والحكومات باسم الإنسانية في

القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في شرم الشيخ بمصر للإنهاء الفوري لذلك الحظر. وهذا من شأنه أن يساعد كوبا، ذلك البلد النامي، على مواصلة الجهود لاستئصال شأفة الفقر والجوع من جذورها وتوليد الأمل والازدهار للملايين من أبناء الشعب الكوبي.

ومن الواضح أن هناك الكثير مما يمكن كسبه من التعاون والقليل مما يمكن كسبه من المواجهة. وانطلاقا من ذلك المنظور، تعتقد إندونيسيا أن الحوار والتفاوض يوفران أفضل حل معقول لتسوية الخلافات القائمة. فميثاق الأمم المتحدة ينص بوضوح على تجنيد ذلك السبيل المفضي إلى السلام.

إن هذه المسألة ما برحت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لسنوات عديدة، ولكن النتائج الملموسة لم تتحقق بعد. فقد مضى أربعة وسبعون عاما، ومع ذلك لا يزال التحرك بطيئا مسرفا في البطء، ولم تحقق أي نتائج إيجابية كبيرة. وما انفكت الجمعية عاما إثر عام تحض، من خلال قراراتها، البلدين على تحطيم الحواجز التي تبقي على علاقات غير ودية بينهما.

هذا العام لدينا سبب للتفاؤل، فقد اتُخذت خطوات نحو تطبيع العلاقات. وهناك إشارات مشجعة تؤكد ذلك. وهذه حقا خطوة جوهرية جديرة بدعمنا. ونؤكد أملنا في أن العلاقات التي سادت ذات يوم بين هذين الجارين سوف تنتهي وستبدأ حقبة جديدة من التعاون والوئام في السنوات المقبلة. ولا يمكن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بسرعة كبيرة. ونؤيد مشروع القرار بشأن بند جدول الأعمال هذا.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أرحب بين ظهرانينا بوزير خارجية كوبا. ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السودان ومصر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته بصورة انفرادية الولايات المتحدة على كوبا لم يراوح مكانه على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على فرضه. ونجتمع اليوم للسنة السابعة عشرة على التوالي لنكرر مناشدة الجمعية العامة المستمرة من أجل إنهاء ذلك الحصار المجحف الذي يتناقض مع القانون الدولي والشرعية الدولية. وفي الوقت نفسه، عندما تكون قيم التعاون والحوار والتضامن والمساعدة المشتركة مترسخة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى، بوصفها اتجاها عاما في العلاقات الدولية، يصبح هذا الحصار نشازا ويتناقض مع التنمية العالمية.

وتكرر الجزائر نداءها برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تواجهه كوبا. إذ أن ذلك الحصار ينتهك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ويمثل عقبة أمام الشعب الكوبي في تحقيق التنمية.

إن التشريعات التي تتجاوز الحدود الإقليمية لأي دولة وتهدف إلى فرض جزاءات من جانب واحد تمثل انتهاكا صارخا لمبادئ الميثاق وقواعد العلاقات الدولية. وفضلا عن ذلك، فإنها تنتهك أحكام الميثاق ذات الصلة، ويشكك ذلك الموقف في حرية التجارة والملاحة وحركة رأس المال التي تعيق بدرجة كبيرة التنمية الاقتصادية بالنسبة لكوبا وشعبها. وتعرب الجزائر عن قلقها العميق إزاء العواقب الوخيمة للحصار، وهو حصار مجحف وغير قانوني.

إن الجزائر تكرر دعمها الثابت للموقف الذي اعتمدته القمة الخامسة عشرة لحركة عدم الانحياز والقرارات التي اتخذتها في القمة الثانية لبلدان الجنوب التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وجميع الإعلانات التي ترفض التدابير الاقتصادية القسرية والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية

المفروضة على عدد من البلدان النامية، وتطالب الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار المفروض على كوبا.

إن الجزائر تكرر مناشدتها للولايات المتحدة برفع الحصار الذي رفضته باستمرار أعداد متزايدة من البلدان عاما إثر عاما، بحيث أصبح اليوم تقريبا مدانا بالإجماع.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ما برحت جنوب أفريقيا تؤيد القرار المعروض علينا المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. إننا نفعل ذلك لأن العمل المستمر والانفرادي ضد كوبا يلحق معاناة هائلة بشعبها.

إن الوحدة التي بها رد المجتمع الدولي على إدانة الحظر، بتصويت مسجل بلغ ١٨٥ صوتا مؤيدا مقابل ٣ أصوات في عام ٢٠٠٨ لهو شهادة على أن الوقت قد حان لرفع الحظر ومن ثم إنهاء معاناة السكان المدنيين الكوبيين الذين يتحملون الجزء الأكبر من ذلك الإجحاف.

لقد تأخر كثيرا موعد إنهاء الحصار. وتستشهد جنوب أفريقيا بالقواعد الأساسية للقانون الدولي والسلوك في تأييدها المبدئي لإنهاء التدابير الاقتصادية القسرية بوصفها وسيلة سياسية لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي.

وبصورة مماثلة، نقر بسيادة الدول في تطوير تشريعاتها الوطنية. ومهما يكن من أمر، عندما تتجاوز تلك التشريعات الحدود الإقليمية، كما هو الحالة بالنسبة للتشريع الذي ما برح موجها نحو كوبا، تؤثر نتائج هذا الإجراء في أساس وجود هذه المنظمة، أي الأمم المتحدة.

إن جنوب أفريقيا تعتبر استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي انتهاكا لمبادئ المساواة في السيادة بين الدول. لذلك انضمت جنوب أفريقيا إلى أغلبية البلدان في الإعراب عن رفضها ومعارضتها للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وطيلة مدة هذا الحصار، مد الشعب الكوبي يد الصداقة والتضامن إلى الشعوب الأخرى في جميع أرجاء العالم. إن العمل المتميز الذي تقوم به كوبا في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا البيولوجية في العديد من البلدان النامية وفي العالم على وجه العموم أمر معترف به من قبل المجتمع الدولي. كما أن إسهاماتها في دعم الكفاح من أجل تقرير المصير والحرية والعدالة في العالم هي محط الأنظار. وستظل جنوب أفريقيا تدين لكوبا بمساهمتها في بلوغ حريتنا وديمقراطيتنا. وقد تم العام الماضي الاحتفاء بالدور الذي اضطلعت به كوبا في تاريخ حركة تحرير جنوب أفريقيا، بالتضامن مع شعبنا، وذلك خلال احتفالات الذكرى العشرين لمعركة كويتو كوانافالي التي تمثل منعطفا حاسما في الكفاح ضد نظام الفصل العنصري، والتي فتحت الباب أمام تحرير جنوب أفريقيا.

تستضيف كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام الدورة السادسة للجنة الثنائية المشتركة مع جنوب أفريقيا. وتسعى حكومتا جنوب أفريقيا وكوبا جاهدتين من خلال تلك الآلية إلى توسيع العلاقات الممتازة أصلا بينهما في مختلف مجالات التعاون. وتقوم كوبا، عن طريق مشاريع التعاون الثنائي في إطار اللجنة الثنائية المشتركة، بمساعدة جنوب أفريقيا على مواجهة المشاكل الناجمة عن النقص في المهارات وذلك عن طريق توفير العمال المهنيين والمدربين في عدد لا يحصى من الميادين.

يمثل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المضروب على كوبا عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد. من واجبنا جميعا إذن، بوصفنا أعضاء متساوين في الأمم المتحدة، أن نحث على احترام مبادئ ميثاقنا. وفي

الوقت الذي تدفع فيه أفضل الممارسات العالمية الدول نحو الانخراط بقوة في التجارة والاستثمار في إطار الاقتصاد المُعولم، من غير المقبول أن تُمنع كوبا من استعادة موقعها في المنظومة التجارية العالمية.

تعتز الأمم المتحدة بما تقدمه من مساعدة إنسانية تمس الحاجة إليها إلى الدول الأعضاء المتضررة من الكوارث الطبيعية والنزاعات. وينبغي لنا أن نسعى دائما إلى إبقاء سجلنا في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية خاليا من أي شوائب، وبخاصة منع حصول الشعب الكوبي على السلع والخدمات الطبية الزهيدة الثمن بسبب الحصار الذي يدّعي البعض أنه لمصلحة ذلك الشعب.

إن المناخ الاقتصادي والمالي البالغ القسوة على الصعيد العالمي يزيد مصير الشعب الكوبي تدهورا. لذلك، فإن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ التدابير اللازمة لفك الحصار المفروض على الشعب الكوبي.

إننا، في الوقت الذي نرحب فيه بخطوات التقارب التي ابتدرتها الإدارة الأمريكية الحالية ونشجعها على الاستمرار في ذلك النهج، ندعو الولايات المتحدة لإنهاء العزلة التي تفرضها على كوبا من جانب واحد. إننا نشجع الولايات المتحدة في الدخول في حوار ذي مغزى مع كوبا للتعجيل بإنهاء تلك العقوبات غير العادلة المفروضة على كوبا وشعبها.

وستنضم جنوب أفريقيا إلى الأغلبية في هذه الجمعية لتأييد مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وتؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيد كابامبويه (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن امتنانه لكم، سيدي الرئيس، لإتاحتكم الفرصة لنا للمشاركة في هذه المناقشة. وأبدأ بتأييد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وتشيد زامبيا بالأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقة A/64/97 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ والذي يحتوي على معلومات مفيدة.

تؤمن حكومتي بأن استمرار الحصار يشكل انتهاكا للقانون الدولي المضمّن في العهدين الدوليين. من أجل ذلك طالبت هذه الهيئة في الماضي الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة موقفها. إن مواقف الدول الأعضاء من هذا القرار قد أظهرت بصفة ثابتة التناقض الصارخ بين هذا الحصار والمبادئ الأساسية للسلوك في العلاقات الدولية. وعليه، أؤكد من جديد موقف حكومتي بأن رفع الحصار هو أسلم الطرق للمضي قدما. وعلى خلفية ذلك، ما زال وفدي عند رأيه في أن الحظر الذي تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية، وتؤثر على دول أخرى، يتسبب في تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلا في كوبا.

إننا نرى أنه لا ينبغي للمناقشات المتعلقة ببند جدول الأعمال المعروض علينا أن تنتهي إلى مجرد شكليات، بل ينبغي أن تنتج تدابير قابلة للتنفيذ. إن الشعب الكوبي يتوقع، في هذه الذكرى الخمسين لفرض الحصار، أن يبعث له المجتمع الدولي برسالة قوية عن طريق الجمعية يعرب فيها عن قلقه لمعاناته وأن تقف الأمم المتحدة موقفا أخلاقيا لتعجِّل برفع الحصار.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا تأييد حكومة زامبيا المستمر للدعوة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي ضوء ما سبق، سنصوت مؤيدين مشروع القرار A/64/L.4 الداعي إلى رفع الحصار.

السيد فاليرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانين اللذين أُدلي بهما في الجمعية العامة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

إن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، في التزامها بقيم المحبة الإنسانية والتضامن بين الشعوب، تدين اتخاذ أي تدابير أحادية تتجاوز الحدود الإقليمية وتنتهك معايير ومبادئ القانون الدولي. إن الحصار المضروب على كوبا يخرق كل مبادئ حق الشعوب في تقرير المصير والسيادة. إنه إنكار عنيد، من قبل بلد موقع على ميثاق الأمم المتحدة، لحق دولة عضو أخرى في التنمية، وهي في الحالة التي نحن بصددها جمهورية كوبا الصامدة. إن تلك السياسة تشكل انتهاكا منهجيا لحقوق الشعب الكوبي. كما أنها تنتهك أيضا الحقوق الدستورية لشعب الولايات المتحدة بما فيها حرية السفر إلى كوبا.

إن الحصار المفروض على جمهورية كوبا الصامدة هو الأطول والأقسى والأكثر ظلما في تاريخ البشرية. إنه العقبة الرئيسية في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. إن التأثير على الاقتصاد هائل جدا. وهو يساوي ضعف ما أنفقته الولايات المتحدة على تنفيذ خطة مارشال في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. ويمكن تصنيف الحصار على كوبا في مرتبة الإبادة الجماعية على ضوء ما هو منصوص عليه في الفقرة (ج) في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. إنه أيضا عمل من أعمال الحرب الاقتصادية وفقا للإعلان المتعلق بقوانين الحرب البحرية التي أقرها المؤتمر البحري المعقود في لندن.

ولا توجد سابقة تاريخية للحصار على كوبا. ولا يوجد بلد، ولا حتى البلدان المعتبرة عدوة لدودة للولايات المتحدة، تعرضت لتلك التدابير الإجرامية. وهذا الحصار يتنافى مع قواعد النظام الدولي للتجارة والملاحة، وله تأثير على المصالح المشروعة لأي دولة ذات سيادة ترغب في إقامة شراكة مع كوبا. والتطبيق المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لقوانين الولايات المتحدة، بالإضافة إلى العداء للمصالح المشروعة للشركات والمواطنين من بلدان الطرف الثالث، يشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. وهو يهدد بشكل خطير السلام العالمي ويشكل هجوما صارخا على حق تقرير المصير والسيادة للشعوب والدول.

كما أن الحصار على كوبا قد أثر سلبيا على شعب فنزويلا وشعوب العالم الأخرى، لا سيما في منطقة البحر الكاريبي، كما عبر عن ذلك وفد الجماعة الكاريبية. وفيما يخص فنزويلا، علينا أن نشير إلى أن حكومة الولايات المتحدة رفضت مؤخرا إعطاء تصريح لشركة متعددة الجنسيات بإجراء معاملة تجارية مع كوبا تنطوي على بيع أجهزة لوقف الارتعاش الخيطي لفنزويلا من أجل معالجة الأمراض القلبية، وهي من بين الأسباب الرئيسية للوفيات في بلدينا.

وثمة توقعات كبيرة من حكومة الرئيس باراك أوباما، ولكن لا يوجد أي دليل يشير إلى أن الحصار على كوبا سيتم رفعه لأن جميع القوانين والأحكام الإدارية التي يستند إليها ما زالت قائمة. وقد قال نائب الرئيس جوزف بايدن، و لم يصدر أي نفي لما قاله، إن حكومة الولايات المتحدة ستبقي على الحصار على كوبا ”كأداة ضغط“. والإجراءات الفاترة التي اعتمدت حتى الآن لم تغير الإطار القانوني الذي يرتكز عليه الحصار وتطبيقه. كما أن الآليات السياسية والإدارية القهرية التي تضمن التنفيذ التام للحصار ما زالت على حالها.

لقد حصل الرئيس أوباما على جائزة نوبل للسلام لهذا العام. ولكي تلبي التوقعات التي أثيرت في أرجاء العالم ينبغي لحكومته أن تولي انتباها دقيقا، في جملة مسائل هامة أخرى، إلى دعوة هذه الجمعية العامة المتكررة في كل عام لرفع الحصار على شعب كوبا البطل، وتلك الجمهورية البطلة بقيادة القائد فيديل كاسترو. وهذه المسألة تعد مثالا له دلالاته، ولذا دعا رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، هوغو شافيز فرياس، رئيس الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار وأن يثبت، على حد قول الرئيس شافيز، إنه ”جدير بجائزة نوبل للسلام“.

لقد رفضت الولايات المتحدة بشكل منهجي الامتثال للقرارات المعتمدة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطالب برفع الحصار عن الشعب الكوبي. فإلى متى ستستمر هذه السياسة اللاإنسانية، المرفوضة في كل أرجاء العالم؟ وما ذا يمكن للجمعية العامة – الهيئة الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة – أن تفعل إزاء هذا الرفض المتعنت للامتثال؟.

ولكل هذه الأسباب، ستصوت جمهورية فنزويلا البوليفارية مرة أخرى تأييدا للقرار المطالب برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا فترة ٥٠ عاما، على الرغم من المطالب القوية لأغلبية مطلقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا الحصار الذي تنفذه الولايات المتحدة من طرف واحد، بذريعة تعجيل التحول الديمقراطي في كوبا، يهدف إلى قلب النظام الاجتماعي الذي اختارته كوبا شعبا وحكومة. ويشكل ذلك انتهاكا خطيرا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مثل احترام السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد تعرضت كوبا فعلا لخسائر تبلغ مئات البلايين من الدولارات في مختلف مجالات اقتصادها بسبب الحصار القاسي الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي كان له تأثير قوي أيضا على الحياة الاجتماعية والرفاه للشعب الكوبي. والحصار الذي يمثل حربا اقتصادية صامتة ضد الشعب الكوبي عمل غير شرعي ولا إنساني ولا مبرر له على الإطلاق سياسيا أو قانونيا أو أخلاقيا. إن أي إجراء قسري ذي طبيعة أحادية الجانب ومتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية، وصمم سعيا إلى تحقيق أهداف سياسية خبيثة وفرض نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وفقا لمنظور البلد الذي يفرض الإجراء، لا يمكن تبريره أو التسامح معه بأي شكل من الأشكال.

وعليه، اعتمدت الجمعية العامة، على مدى الـ ١٧ عاما الماضية، قرارات ترفض الحصار الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتدعو إلى رفعه، بدعم ساحق من الدول الأعضاء، باستثناء قلة صغيرة من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة. كما أننا نذّكر الجمعية العامة بأن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز قد كرروا تأكيد رفضهم للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وحثوا على رفعه فورا، في مؤتمر القمة الخامس عشر للحركة، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في شرم الشيخ بمصر.

وقد كانت هناك بعض التقارير الصحفية حول تغيير محتمل في سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا منذ تولي إدارة أوباما، ولكن، في الواقع، لم يطرأ أي تغيير على سياستها في الإبقاء على الحصار كأداة للضغط على كوبا. وإذا كانت مستعدة حقا لتحسين العلاقات والتعايش مع كوبا وكل

دولة أخرى، فعلى الولايات المتحدة أن تتخذ إجراءات جوهرية لكي تنأى بنفسها عن العقلية البالية لحقبة الحرب الباردة وأن تتناغم مع توقعات الشعوب في كل أرجاء العالم. وموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت هو معارضة جميع أشكال التدخل والتهديد باستعمال القوة وفرض الجزاءات على الدول ذات السيادة.

ويحث وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة الولايات المتحدة الأمريكية على الإنهاء الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي والانفرادي الذي تفرضه على كوبا والامتثال لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتعويض كوبا عن الخسائر الاقتصادية التي نتجت من الحصار.

ويؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييدا تاما مشروع القرار بشأن إنهاء الحصار المفروض على كوبا ويعرب عن تأييده وتضامنه الحازم مع القضية العادلة لحكومة وشعب كوبا في الدفاع عن سيادتهما الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم والازدهار لدولتهما.

السيدة وفاء – أوغو (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“. إن تقرير الأمين العام (A/64/97) يوثق بصورة وافية الخسائر التي تكبدتها كوبا بسبب استمرار الحصار المفروض عليها.

وفي الملاحظات التي أبداها في هذا المحفل الموقر في المناقشة العامة لعام ٢٠٠٩، قال فخامة الحاج يحيى جامع،

> ”إن وفدي... يدعو الأمم المتحدة إلى أن تحث الولايات المتحدة الأمريكية على أن ترفع فورا وبدون شروط الحصار الذي تفرضه على كوبا، وفقا لرغبة أكثر من ٩٨ في المائة من الدول الأعضاء في هذه الهيئة. ولا يزال الحصار التجاري يلحق الأضرار بالنساء والأطفال الكوبيين. والأطفال الكوبيون الذين ولدوا في هذه الظروف القاسية للغاية لم يرتكبوا أي جريمة. وعقاب النساء والأطفال بسبب الاختلافات السياسية هو انتهاك خطير لحقوقهم“. *(A/64/PV.6 ,pp.29-30)*

إن إسهام منظمة الأمم المتحدة للطفولة في تقرير الأمين العام يظهر بكل وضوح أنه حتى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لم يسلموا من تأثير الحصار.

ولذلك، ينضم وفدي إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه الجمعية في الدعوة إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فالجمعية العامة، وعلى مدى ثمانية عشر عاما متتالية، وإذ تعكس صوت شعوب هذا العالم وسلطتها الأخلاقية، قد رفضت الحصار بصفته مخالفا للقانون الدولي.

إن الضرر الذي ألحقه الحصار بالشعب الكوبي فيما يتعلق بالمعاناة الإنسانية والحرمان من السلع الأساسية ضرر لا يحصى. فكل شريحة من المجتمع الكوبي قد تضررت من التمديد العقابي لتطبيق الحصار المتجاوز للحدود الإقليمية. والخسائر والأضرار التي لحقت بالاقتصاد والصحة والتعليم والسياحة والثقافة الكوبية والمجالات العديدة الأخرى موثقة توثيقا جيدا في تقرير الأمين العام.

لقد عارضت غامبيا باستمرار فرض الحصار وتؤمن إيمانا راسخا بأن استمرار تطبيقه لا يخدم سوى معاقبة الشعب والحكومة الكوبية بسبب موقفهما السياسي. لنذكّر أنفسنا مرة أخرى بأننا في القرن الحادي والعشرين وأن أفضل طريقة لحل مشاكلنا هي من خلال الحوار وتعددية الأطراف.

وتعبيرا عما قاله الرئيس باراك أوباما، ندعو الولايات المتحدة إلى بدء حقبة جديدة من التعامل مع كوبا تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وذلك لبناء تحالف جديد لسد جميع الفجوات. وندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تنظر بجدية إلى مشروع القرار المقدم في هذه السنة (A/64/L.4) وأن تحترم مطالبه. ويؤمن وفدي بأن الوقت قد حان لتفتح الولايات المتحدة فصلا جديدا في علاقاتها الثنائية مع كوبا، ويبدأ بتفكيك نظام الجزاءات فورا.

إنه من مصلحة الولايات المتحدة وكوبا والمجتمع الدولي أن نرى نهاية لهذا النظام المتجاوز للحدود الدولية. ونأمل أن يأذن مشروع قرار هذه السنة ببدء حقبة جديدة من التعاون والحوار والاحترام المتبادل، وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الحصار فورا وبدون شروط.

السيد سافوستيانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الوفد الروسي أولا وقبل كل شئ أن يعبر عن تقديره للأمين العام على تقريره الشامل الوارد في الوثيقة A/64/97. ويمثل التقرير آراء الدول الأعضاء التي أعربت بالإجماع عن عدم موافقتها واعتراضها على الحصار الاقتصادي والتجاري والانفرادي المتجاوز للحدود الإقليمية المفروض على كوبا.

إن موقف روسيا القائم على المبدأ فيما يتعلق بالقرار بشأن هذه المسألة معروف جيدا. ويشاطر بلدنا بكل صدق رأي الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي الذي يدين الحصار الأمريكي المفروض على كوبا إدانة قاطعة ويدعو إلى رفعه بصورة عاجلة. ونحن على اقتناع بأن إنهاء الحصار المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات الأمريكية – الكوبية ككل سيسهم في معالجة الحالة فيما يتعلق بكوبا وزيادة إدماجها في هياكل القارة بأسرها.

ونعتبر أن الاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يؤدي إلى نتائج عكسية وينطوي على مفارقة تاريخية ولا يتماشى مع واقع اليوم. ونرحب بالقرار الذي اتخذته إدارة الرئيس أوباما في شهر نيسان/أبريل برفع عدد من القيود المفروضة على الزيارات إلى كوبا التي يقوم بها مواطنو الولايات المتحدة الذين لديهم أقارب هناك وعلى التحويلات النقدية والبريدية إلى الكوبيين من الولايات المتحدة. ونحن على ثقة بأنه سيتبع ذلك اتخاذ إجراءات أخرى لتحسين العلاقات بين البلدين، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الإنهاء التام للحصار الاقتصادي والتجاري الذي عفى عليه الدهر المفروض على كوبا.

وفي الوقت الحالي، نرى أن من الضروري أن نواصل سياستنا في تأييد مشروع القرار الذي يطالب برفع الحصار، مسترشدين بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الخاصة بعدم جواز اتخاذ تدابير تمييزية أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على التقرير الذي قدمه بشأن البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“ (A/64/97).

ويعلن وفدي أيضا تأييده للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن اعتماد القرار ٧/٦٣ – أحدث قرار في سلسلة طويلة من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع وبهذا الدعم القوي – يبين بوضوح رفض المجتمع الدولي الشديد للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب بصورة عامة وللحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بصورة خاصة.

اللجوء إلى استخدام الحصار وسيلة لتحقيق مآرب سياسية يقوض الجهود الجماعية للدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. لذا فإن هذه القرارات المتعاقبة، التي تدعو كل الدول إلى الامتناع عن تطبيق تلك القوانين والتدابير وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطال العمل بها، قرارات حكيمة وتمثل ردود فعل حميدة من المجتمع الدولي على تلك التدابير المرفوضة.

مع ذلك نشعر بعميق القلق من أنه رغم الالتماسات الكثيرة الواردة في قرارات الجمعية العامة والتوصيات المعتمدة في مجلس حقوق الإنسان وفي شتى مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، فإن التدابير القسرية الأحادية، بكل الآثار السلبية المترتبة عليها، ما زالت تفرض وتطبق.

ويجدر التذكير بالفقرة ١٠٢ من خطة جوهانسبرغ لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، التي تحث الدول الأعضاء بوضوح على اتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب التدابير الأحادية التي تعرقل التحقيق التام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب البلدان المتضررة والإحجام عن تنفيذها.

ويكرر وفدي موقفه العتيد بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول ويتناقض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. لذا فإننا نرفض بشدة تنفيذ التدابير الاقتصادية والتجارية الأحادية التي تفرضها دولة على دولة أخرى بما يمنع التدفق الحر للتجارة والموارد المالية الدولية. ونندد كذلك بتطبيق التشريعات الوطنية فيما وراء حدود البلد على دول أخرى.

وهذه التدابير ما زالت وطأتها المعاكسة تضر بالظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل جهود الحكومة الكوبية الرامية إلى استئصال الفقر والجوع والنهوض بالصحة والتعليم – عناصر لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية – وإلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وتود جمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب كثير من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، أن تشدد على الحاجة إلى الإنهاء الفوري لتلك التدابير وإلى التنفيذ التام لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود بداية أن أرحب بحضور السيد برونو إدواردو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا.

الحصار التجاري والمالي المفروض على كوبا مسألة ظلت تشغل بالنا منذ ما يقرب من ٥٠ سنة. وقد شهد العام الماضي أروع تجل لدعم القرار التقليدي بشأن هذا الموضوع. فلنأمل أن نختفل بتوافق الآراء الدولي الذي طال انتظاره والذي يمكّننا من تسوية هذا البند الذي ظل دون حل على جدول أعمال منظمتنا. ولنأمل أن نتمكن من مجاراة خطى التاريخ الذي سبق أن ألقي في غياهب النسيان مفارقات كثيرة من مخلفات الحرب الباردة عفى عليها الزمن. ولنأمل أن نتمكن من التغلب على واحدة من آخر العقبات التي تمنعنا من أن ندخل في النهاية القرن الحادي والعشرين متحررين من قيود نظام دولي لا نريد أن نخلّف ما فيه من عناصر الصراع للأجيال المقبلة.

لدينا أسباب للتفاؤل. ففي العام الماضي بدأت رياح التغيير تهب أخيرا. والتحرك الملموس الأول كان اندماج كوبا التام بمجموعة ريو نتيجة لقرار رئاسي في أواخر عام ٢٠٠٨. وإن وجود تلك الأمة الشقيقة في آلية لبناء توافق الآراء السياسي سيكون قيما في مواصلة بناء مصير مشترك. وحدثت الخطوة التالية في مؤتمر قمة الأمريكتين الذي عقد

في بورتو إسبانيا في نيسان/أبريل من هذا العام، عندما ظهرت إمكانية تحقيق التكامل التام لأسرة أمم الأمريكتين في نصف الكرة الغربي. وفي حزيران/يونيه اتخذت الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأمريكية، في اجتماعها المعقود في مدينة سان بدرو سولا، قرارا تاريخيا بإعلان القرار السادس، المعتمد في ١٩٦٢، الذي بموجبه استبعدت حكومة كوبا من المشاركة في نظام الدول الأمريكية، لاغيا وباطلا.

كما أن التقدم المحرز في السنة الماضية قرّبنا أكثر من مثل ميثاق منظمة الدول الأمريكية، القائمة على مبادئ التضامن وحسن الجوار. وهو، بالإضافة إلى ذلك، تعبير عن مطامح شعوبنا إلى روح إقليمية متسامحة قائمة على أساس التقدم والرخاء للجميع والاستقلال والمساواة السيادية بين الدول واحترام القانون. تلك المبادئ تكتسب قبولا عالمي النطاق في الأمم المتحدة وتتطلب التزاما ثابتا بالتعددية.

لقد تحقق بعض التقدم المبكر خلال السنة الماضية في التخفيف من شدة الحصار. وإننا نراقب بأشد الاهتمام ونرحب بالقرارات المتخذة لتخفيف القيود المفروضة على سفر الأفراد الذين ما زال لديهم أقرباء في كوبا، ولرفع الحدود القصوى للتحويلات المالية ولتيسير إرسال الطرود البريدية. ويعتبر استئناف الحوار الثنائي بين الولايات المتحدة وحكومة كوبا حول مسائل الهجرة والأخذ بمعايير أكثر انفتاحا تجاه مشاركة شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوبا علامتين إيجابيتين.

وبصرف النظر عن التقدم المحرز مؤخرا، أو ربما بسببه بالضبط، أصبح الحصار التجاري والمالي المفروض على كوبا يبدو بصورة متزايدة لا منطقيا ومفارقة تاريخية، ناهيك عن إلحاقه الأذى بمصالح المجتمع الدولي. والحقيقة أنه ما من شيء أقل من إنهاء الحصار بصورة قاطعة وسريعة وحاسمة يمكن أن يضعنا من جديد في موقع يتناسب مع واقع القرن الجديد الذي نعيش فيه.

ومن هذه المنصة بالذات أكد رئيس جمهورية البرازيل لولا على أننا يجب أن ندلل على إرادتنا السياسية للتغلب على الحالات التي تهدد السلام والتنمية والديمقراطية. إن إنهاء هذا الحصار سيساهم مساهمة حاسمة في بلوغ تلك الغاية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغز باريلا، وزير خارجية كوبا، لعرض مشروع القرار A/64/L.4.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): لقد وُلد أليكسي غارسيا إريبار في كوبا، في مقاطعة غوانتانامو، مع قصور قلبي خلقي. وفي السادسة من عمره، وبعد فترات تأجيل متتالية وتعقيدات، كان عليه أن يخضع لجراحة قلب مفتوح في ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩، لأن إدارة الولايات المتحدة تمنع الشركات الطبية في أمريكا الشمالية، نوميد، وآغا ميديكال كوربوريشن وبوسطن سيانتيفيك من بيع كوبا الأجهزة والأدوات اللازمة لقسطرة الأطفال التي تحل محل الجراحة. ويمكنني أن أذكر ١٢حالة أخرى لأطفال بين عمر خمسة أشهر و ١٣ سنة، خضعوا جميعا لإجراء مماثل في السنة ونصف السنة الماضية، اثنان منهم منذ كانون الثاني/يناير.

والأطفال الكوبيون الذين يعانون اللوكيميا اللمفاوية الحادة، وترفض أجسامهم الأدوية المعتادة، لا يمكن معالجتهم بعقار ''إلسبار'' المنتج في أمريكا الشمالية، المخصص لمعالجة عدم تحمل العقاقير. وبالتالي، تقصر أعمارهم المتوقعة وتزداد معاناتهم. وتمنع إدارة أمريكا الشمالية شركة ميرك من تزويد كوبا بهذا الدواء. ولم تتمكن كوبا من الحصول على جهاز تحليل مخبري للجينات، وهو جهاز ضروري لدراسة سبب

سرطان الصدر والأمعاء والبروستات – تصنعه شركة أبلايد بيوسيستيم. وقد غرمت إدارة الولايات المتحدة شركة لاكتاليس الأمريكية المنتجة للألبان مبلغ ٢٠ ٠٠٠ دولار.

ومنذ انتخاب الرئيس أوباما، لم يطرأ أي تغيير على تنفيذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا. فهو باقٍ على حاله. ولا يزال يشكل سياسة غريبة تؤدي إلى ندرة السلع والمعاناة. إنه انتهاك واسع وفاضح ومنهجي لحقوق الإنسان. وهو مصنف من أعمال الإبادة الجماعية في اتفاقية جنيف عام ١٩٤٨. إنه غير مقبول أخلاقيا.

إن الحصار فعل غطرسة وجهل. ومؤخرا، منعت إدارة أمريكا الشمالية أوركسترا فيلهارمونيك، من نيويورك، من تقديم عرض لها في كوبا. ولا يمكن للفنانين الكوبيين أن يتقاضوا أجرا لقاء عروضهم أمام جمهور أمريكي شمالي. فكيف يمكن اعتبار الإبداع الفني جريمة؟ وشركة مايكروسوفت أقفلت على كوبا إمكانية الوصول إلى موقع ويندوز لايف، لأن هذا هو الأسلوب المتبع مع ''المستخدِمين من البلدان الخاضعة لحظر الولايات المتحدة''، كما تقول الرسالة لدى فتح ذلك الموقع. وهذا ما يحدث مع صفحات مواقع 'سيسكو سيستيم'، 'سوليد ووركس' و 'سيمانتيك'. فالحصار يفرض قيودا على النطاق الترددي والاتصال الإلكتروني في كوبا. وهو يمنع اتصالنا بالكابلات البحرية من الألياف الضوئية التي تمر بمحاذاة سواحلنا. فلماذا تعيق إدارة الولايات المتحدة التدفق الحر للمعلومات والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة؟

إن هذه الموانع غير الإنسانية، وغير اللائقة في هذا العصر، ليست مطبقة على كوبا وحدها، وإنما على بلدان أخرى ممثلة هنا أيضا. فشركة فيليبس ميديكال سيستيمز لم تستطع تنفيذ العقد بتوفير قطع غيار لمعدات طبية، سبق شراؤها بتكلفة قدرها ٧٢ مليون دولار، وتم تركيبها في كوبا وفنزويلا. وفوق ذلك، غُرمت تلك الشركة بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وهذه شركة من هولندا، طبقت عليها الولايات المتحدة قواعد الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وذكرت شركة هيتاشي أنها لا تستطيع بيع كوبا مجهر إرسال إلكتروني، ضروري في دراسات تشريح الأمراض؛ وذكرت توشيبا الشيء نفسه بشأن غرفة غاما ومعدات أخرى للرنين المغناطيسي والفحوصات فوق الصوتية العالية الدقة. وهاتان شركتان يابانيتان تطبق عليهما الولايات المتحدة الحصار أيضا. وقد منعت إدارتها شركة 'سينسينت فليفرز' للمواد الغذائية، وهي شركة فرعية مسجلة وموجودة في كندا، من التصدير لكوبا.

ورفضت شركة سيمنز، وهي شركة ألمانية، أن تبيعنا محولا بقوة ١٢٥ موجة دقيقة، بسبب ''واجب التقيد بقوانين معينة للولايات المتحدة'' كما قالت. ولم تستطع إحدى شركاتها الفرعية العاملة في الدانمرك تزويد مصنع إسمنت في كوبا بالمعدات، بسبب الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة. وقد فُرض على 'مجموعة مصرف أستراليا ونيوزيلندا'، الموجودة في أستراليا، غرامة تُقدر بالملايين لقيامها بعمليات مع كوبا. وهناك ألف وتسعمائة وإحدى وأربعون سفينة قاربت الموانئ الكوبية بين تموز/يوليه ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩، مُنعت من دخول موانئ أمريكا الشمالية طوال فترة ١٨٠ يوما. وهناك أمثلة أخرى عديدة مذكورة في تقرير الأمين العام (A/64/97)، الذي يشمل رد كوبا.

وممثلو الولايات المتحدة يكذبون حين يؤكدون أن الحصار مسألة ثنائية. فتنفيذ قوانين الحصار خارج الحدود الإقليمية، ومنها قانونا هيلمز – بورتون وتوريسيللي، ضد الدول الممثلة هنا، انتهاك خطير للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وحرية التجارة والملاحة. وقد جرى مؤخرا

تطبيق قوانين الحصار على ٥٦ بلدا على الأقل. وتعود الآن إلى الجمعية العامة مناقشة هذه المسألة.

ووفقا لاستفتاءات أجرتها مؤسسات هذا البلد مؤخرا، فإن ٧٦ في المائة من المواطنين الأمريكيين يعارضون الحصار. إن تجاهل الرغبة في التغيير، والإبقاء على الحصار منافٍ للديمقراطية. وفي وقت يتسم بالبطالة والأزمة الاقتصادية، فإن الأعمال التجارية الأمريكية ممنوعة عن السوق الكوبية وعن الاستثمار في كوبا. والشركات الدولية لا تواجه أية منافسة أمريكية شمالية في كوبا، لأن إدارة الولايات المتحدة تمنعها.

فما هو الضرر من السماح للمواطنين الأمريكيين الشماليين بالحصول على المنتجات الكوبية؟ ومَن الذي يمكن أن يتضرر من إيجاد فرص عمل جديدة في موانئ الولايات المتحدة نتيجة تطوير علاقات تجارية طبيعية بين بلدينا؟ ولماذا لا يمكن للمواطنين الأمريكيين الحصول على أحدث الأدوية الكوبية للسرطان أو السكري، وعلى التكنولوجيات اللازمة لتصنيعها، والتي لا توجد إلا في كوبا؟ ولماذا تتجنب شركة باكاردي، التي دفعت لجماعة الضغط التي فرضت قانون هيلمز – بيرتون، المنافسة وتجبر المواطنين الأمريكيين الشماليين على شراء صنف مقلد رديء من شراب الروم الكوبي بأسعار أعلى؟ ولماذا ينبغي أن يكون السيجار الكوبي شيئا لا يمكن الحصول عليه وغريبا في هذا البلد؟

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، بدا رئيس الولايات المتحدة أنه لا يزال أسير الماضي حين مدد الحظر لسنة أخرى، ذاكرا المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، بالاستناد إلى قانون التجارة مع العدو عام ١٩١٧، الذي لا يُطبق إلا في حالات الحرب، ولا يتم إنفاذه إلا ضد كوبا. فما من شخص عاقل يمكن أن يوافق على أن كوبا خطر على الأمن القومي للدولة العظمى الوحيدة.

إن قوتنا هي قوة القانون والحقيقة والمنطق. وإدراج كوبا في القائمة المزيفة للبلدان المزعوم أنها راعية للإرهاب – السبب المعطى لاتخاذ بعض تدابير الحصار – ينبغي أن يتوقف. كما ينبغي أن يُطلَق الآن سراح أبطالنا الخمسة المكافحين للإرهاب، الذين لا يزالون مسجونين ظلما في ذلك البلد.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فتحت كوبا أجواءها وموانئها الجوية لكي يكون لأية طائرة أمريكية مكان تهبط فيه. وقدمت البلازما والعاملين في الرعاية الصحية. ثم قدمت، في وقت لاحق، مضادات حيوية ومعدات لمكافحة خطر الجمرة الخبيثة، وعرضت بسخاء إرسال أطباء حين ضرب إعصار كاترينا ولاية نيو أورليتز.

إن كوبا أمة مضيافة وتدعو المواطنين الأمريكيين لزيارتها. كما أنها تدعو المفكرين والدارسين والعلماء الأمريكيين إلى المشاركة في التعاون والمناقشة المثمرة، وتدعو الفنانين الأمريكيين إلى إقامة الجسور، والشركات الأمريكية إلى التجارة والاستثمار.

وقبل بضعة أيام، حيينا جميعا الرئيس أوباما حين قال من هذه المنصة ”إن القانون الدولي ليس وعدا كاذبا“ وأنه ”لا ينبغي لأية أمة... أن تحاول الهيمنة على أمة أخرى“.

إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقبل، ولن يقبل، أن يعتقد من يحكمون في واشنطن العاصمة أنهم يمتلكون السلطة لتنفيذ تدابير اقتصادية وقوانين قسرية خارج الحدود الإقليمية ضد دول ذات سيادة. وأمام الرئيس أوباما فرصة تاريخية ليقود تغيير السياسة حيال كوبا ويرفع الحصار. بل إنه مزود بسلطات تنفيذية تتيح له، الآن ومنفردا، تعديل تنفيذ تدابير الحصار بشكل جوهري، بمنح التراخيص العامة، والتنازلات أو الإعفاءات، والاستثناءات الإنسانية أو التدابير المتخذة

لخدمة المصلحة الوطنية، بدون تعديل القوانين التي تنص على إنفاذ تلك الموانع.

إن الرئيس أوباما تحدى عن حق أنانية اليمين المحافظ وطبيعته القاسية، حين قال للكونغرس:

”إن رجلا من إلينوي فقدَ تغطيته الصحية في منتصف علاجه الكيميائي... وتوفي بسبب ذلك. وإن امرأة أخرى من تكساس كانت توشك على أن تخضع لعملية استئصال الثديين حين ألغت شركة التأمين بوليصتها“.

فلا يمكن لأحد يمتعض من هذا الأمر أن يمنع الأطفال الكوبيين الذين يعانون من السرطان أو أي أمراض في القلب من تلقي الأدوية والمعدات الطبية، بدون أن يتجاهل أهم المعايير الأخلاقية. وأعيد صياغة عبارة السيناتور كينيدي حين أشار إلى الإصلاح الصحي، قائلا إن الحصار على كوبا مسألة أخلاقية أيضا، تضع سلوك الولايات المتحدة الأمريكية على محك الاختبار.

صحيح أن كوبا تشتري كميات كبيرة من المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة. لكن ممثليها يكذبون حين يقولون إنها شريك تجاري لكوبا، وحين لا يقولون إن هذه التجارة لا تتوافق مع المعايير التي أقرها النظام التجاري الدولي. فمدفوعات كوبا يجب أن تتم نقدا ومقدما، بدون إمكانية الوصول إلى الائتمانات الخاصة. وليس مسموحا للسفن الكوبية بنقل البضائع. وتخضع كوبا لإجراءات قاسية وتمييزية، وعليها القبول بمناورات لا نهاية لها تستهدف مصادرة الشحنات. فلا يمكننا أن نسمي تلك العمليات ”تجارة“، وهي تفتقر إلى الحد الأدنى من المعاملة بالمثل، التي تمكّن من السماح لكوبا بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة. فالبلد الذي يفرض حصارا على بلد آخر لا يمكن أن يكون شريكا تجاريا له.

ويكذب ممثلو إدارة الولايات المتحدة بلا خجل حين يؤكدون أنها المانح الرئيسي للمساعدة الإنسانية لكوبا. فالبيانات التي يستخدمونها كاذبة. فهم، باستخدام أرقام صوَرية ومضللة عمدا، يخلطون بين قيمة التراخيص المزعومة لعمليات لم تحدث أبدا والمساعدة التي يرسلها المهاجرون الكوبيون المقيمون في الولايات المتحدة إلى أقاربهم بجهودهم الخاصة وحدها. وقد حاكمت الحكومات المتتالية للولايات المتحدة المنظمات غير الحكومية التي ترسل مساعدة إنسانية إلى كوبا وضايقتها، مما أدى إلى توقف نصفها عن القيام بذلك.

وقبل سنة، حين اجتاحت كوبا ثلاثة أعاصير، أدت إلى خسائر تعادل ٢٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، لم تستجب إدارة بوش حتى لطلبنا بالسماح للشركات الأمريكية بأن تبيعنا، بشكل استثنائي، مواد البناء وبعض الأقمشة المشمعة لتحل محل الأقمشة المتضررة وبمنحنا ائتمانات خاصة.

وفي اجتماعات عدة، أشار ممثلو الولايات المتحدة إلى الخطوات التي اتخذها إدارتهم لتفكيك القيود الأكثر قسوة، التي فرضها جورج و. بوش على سفر المهاجرين الكوبيين وعلى إرسال الحوالات المالية إلى ذويهم، فضلا عن استئناف المحادثات الثنائية بشأن مسائل الهجرة وإعادة إرساء الخدمات البريدية المباشرة.

إن هذه الإجراءات إيجابية، ولكنها محدودة جدا وغير كافية. والحقيقة هي أننا حتى لم نعد إلى حالة مماثلة لتلك التي سادت حتى الأيام الأولى من عام ٢٠٠٤، حين سمحت الولايات المتحدة بمستوى معين من التبادل الأكاديمي والثقافي والعلمي والرياضي مع نظراء كوبيين، الأمر الذي يبقى محظورا اليوم.

وقد تكون بعض الاقتراحات الغامضة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية غير عملية ببساطة، طالما أنه

لم يتم إلغاء قيود أخرى لا تزال سارية النفاذ، و لم يتم التوقف عن ممارسة سرقة الأموال الكوبية الناجمة عن تلك المعاملات، التي لا تزال مجمدة في البنوك الأمريكية، بمقتضى قرارات اتخذها قضاة فاسدون، منتهكين بها قوانينهم بالذات.

وبعد إعادة إقرار حق جميع المقيمين في الولايات المتحدة من أصل كوبي في السفر إلى الجزيرة، فإن غرابة منع المواطنين الأمريكيين من السفر إلى كوبا – المكان الوحيد المحظور عليهم في العالم – أصبحت أكثر وضوحا. فالمواطنون الأمريكيون الذين يدفعون الضرائب ليسوا أحرارا في السفر إلى كوبا، على الرغم من الزعم بأن دستور هذا البلد يكفل ذلك الحق. وليس مسموحا للمواطنين الأمريكيين الحصول على معلومات مباشرة عن كوبا.

وقد أشار ممثلو الولايات المتحدة في عدة اجتماعات أيضا إلى ما يُزعم أنه روح جديدة في علاقاتهم مع بلدنا. وكانت استجابة كوبا متسقة تماما مع استعدادها التاريخي للكلام مباشرة مع الولايات المتحدة. وكما فعل القائد الأعلى فيدل كاسترو روز في الماضي، فإن الرئيس رؤول كاسترو روز أكد على استعداده لإجراء حوار بشأن جميع المسائل، وللتفاوض بشأن جميع المشاكل الثنائية على أساس الاحترام والمساواة في السيادة، وبدون إساءة إلى استقلالنا الوطني وتقرير مصيرنا. وقد ذكرنا بوضوح أننا لن نتفاوض بشأن شؤوننا الداخلية أو نظامنا الدستوري. ونحن ننتظر ردا من إدارة الولايات المتحدة بشأن جدول الأعمال المقترَح، الذي قدمته كوبا في تموز/يوليه الماضي للبدء بحوار ثنائي، وهو ما أعلنته جهارا في هذه القاعة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

إن الحصار الاقتصادي لم يحقق هدفه بسحق التصميم الوطني للشعب الكوبي، ولن يستطيع ذلك. لكنه يولد أوجه النقص، ويقيد إمكانية تنميتنا ويلحق باقتصادنا ضررا جسيما. ولا ريب في أنه العقبة الأساسية التي تعيق التنمية الاقتصادية في بلدنا. ومن الصعب جدا تقدير تكلفته. ويبلغ السجل الدقيق والمتحفظ للضرر الاقتصادي مئات بلايين الدولارات، استنادا إلى القيمة الحالية والمتناقصة لتلك العملة.

ويقول ممثلو الولايات المتحدة أن أوجه نقصنا ناجمة من فشل نظامنا، لكنهم يكذبون، ربما بسبب الجهل أكثر من سوء النية. فبفضل نظامنا، بقينا قادرين على المقاومة طوال ٥٠ عاما، وتطورنا على الرغم من الحصار. وإذا كان ممثلو الولايات المتحدة مقتنعين بأن نظامنا لا يعمل، فلماذا يحتاجون إلى الحصار؟

وفي ظروف حرب اقتصادية حقيقية، وتلاعب شرير لوسائط الإعلام، وبحكم آثار تغير المناخ والأزمة الاقتصادية العالمية، فإن كوبا منهمكة انهماكا شديدا بأعمال إنسانية وأخوية اجتماعية وثقافية. وشعبنا مصمم على المضي قدما، بسيادة، بغية حل مشاكلنا وتكملة نظامنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إطار الاشتراكية. ونحن الكوبيون لدينا كل الحق في أن نفعل ذلك، بدون حصارات أو ضغط خارجي، وبدون الملايين من الأموال التي تمول بها إدارة الولايات المتحدة أعمال التخريب، وبدون التدخل الخارجي في القرارات التي نحن الكوبيون وحدنا مؤهلون لاتخاذها.

هذا هو الغرض من مشروع القرار الذي ننوي اعتماده، ويشرفني تقديمه. وسيكون تأييده عملا ضد العدوان واستخدام القوة، كما سيكون عملا لمصلحة السلام والعدل والأمل. هو عمل عدالة نحو شعب كوبا البطولي، الذي يحيي اليوم ذكرى كاميلو سيان فيوغوس، وهو قائد شاب مرح من جبال سييرا مايسترا، تعلمنا منه أن الولاء لإنجازاتنا المقدسة ومعتقداتنا العميقة هو السبيل الوحيد إلى النصر.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/64/L.4.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت قبل التصويت تقتصر على ١٠ دقائق، وأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها. ولكن بالنظر إلى العدد الكبير من المتكلمين، أود أن أطلب من الوفود أن تقتصر تعليلاتها للتصويت على دقائق قليلة، لكي نتمكن من إنجاز عملنا بشأن هذا البند في الوقت المناسب.

أعطي الكلمة الآن للمثلين الراغبين في التكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ها نحن هنا مرة ثانية. وأظن أن التخلص من العادات القديمة أمر صعب. فاللغة العدائية التي سمعناها للتو من وزير خارجية كوبا، تبدو خارجة مباشرة من عصر الحرب الباردة، ولا تؤدي إلى إحراز تقدم بنّاء. ولن نرد بالمثل على الخطاب المألوف، بشكل مؤلم، الذي سمعناه في سنوات مضت. بل إنني هنا لأُقر، بدل ذلك، بأن هناك فصلا جديدا لهذه الحكاية القديمة.

ففي الأشهر الأخيرة، ومنذ بدء إدارة أوباما، اتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات لمد يدها إلى الشعب الكوبي، دعما لرغبته في تقرير مستقبل بلده بحرية. فقد عززنا الزيارات العائلية والتدفق الحر للمعلومات إلى الشعب الكوبي ومنه. إذ رفعت الولايات المتحدة القيود عن تلك الزيارات وعن التحويلات المالية، ووسعت مقدار المواد الإنسانية التي يمكن للشعب الأمريكي أن يمنحها لأفراد في كوبا. كما دعمت الولايات المتحدة قدرة شركات اتصالاتها السلكية واللاسلكية على تنفيذ اتفاقات لتقديم الخدمات لكوبا، وسهلت للمنتجين الزراعيين لديها تنفيذ عقود مع مشترين كوبيين. إنها خطوات هامة، ونأمل بأن تشكل نقطة انطلاق نحو المزيد من التغييرات في العلاقة.

ويوازي ذلك أهمية الإشارة إلى أن الولايات المتحدة أثبتت أننا مستعدون لإشراك حكومة كوبا بشأن مسائل تؤثر على أمن كلا شعبينا ورفاههما. فنحن، بالتحديد، استأنفنا المناقشات الثنائية بشأن الهجرة، وأطلقنا محادثات لإعادة إقامة خدمات بريدية مباشرة بين الولايات المتحدة وكوبا، ونحن متأهبون لتقديم المساعدة فيما إذا تعرضت كوبا مرة أخرى لأعاصير، كما جرى في عام ٢٠٠٨.

ونعتقد أنه ينبغي لأي قرار يتناول العلاقة بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية أن يعكس هذه التطورات البنّاءة. ومن المؤسف أن مشروع القرار قيد المناقشة غير موفق في هذا الصدد، كما يؤسفنا أن حكومة كوبا لم تستجب بالمثل لهذه الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة بلادي.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نوضح أن للولايات المتحدة الأمريكية، شأنها شأن جميع الدول الأعضاء، الحق السيادي في إدارة علاقتها الاقتصادية مع أي بلد آخر وبالشكل الذي تراه مناسبا. والعلاقة الاقتصادية للولايات المتحدة مع كوبا مسألة ثنائية وجزء من مجموعة علاقات أوسع. والخطوات التي اتخذتها بلادي لتحسين الاتصالات والتبادلات مع الشعب الكوبي، منطلقة من التزام ثابت ومتواصل بتشجيع الحكومة الكوبية، على احترام المعايير الأساسية الواردة في الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفيما نحن نناقش خلافاتنا بشأن ذلك الموضوع، يجب أن نتذكر عمومية هامة واحدة. فالولايات المتحدة، شأنها شأن معظم الدول الأعضاء، ملتزمة التزاما ثابتا بدعم رغبة الشعب الكوبي في تقرير مستقبل بلده بحرية. واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية جزء من القيم الأساسية لهذه المنظمة. وينبغي ألا نغفل ذلك في مناقشة مبتذلة وغارقة

في مناظرات بلاغية من الماضي. فهذا النوع من المناقشة لا يقدم شيئا لمساعدة شعب كوبا.

ويجب أن أتناول تشويهين بارزين في الموقف الكوبي. أولهما، ما يأسف له وفد بلادي من استمرار وفد كوبا في التصنيف غير اللائق وغير الصحيح للقيود التجارية للولايات المتحدة على كوبا بأنها عمل من أعمال الإبادة الجماعية. فالإساءة الفاضحة في استخدام مصطلح الإبادة الجماعية تقلل من شأن المعاناة الحقيقية لضحايا الإبادة الجماعية في أماكن أخرى من العالم.

ثانيا، من الخطأ الاتهام بأن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة هي السبب في الحرمان لدى الشعب الكوبي. فالولايات المتحدة لا تفرض أية قيود على المعونة الإنسانية لكوبا. وهي في الحقيقة مصدر رئيسي للمساعدة الإنسانية للشعب الكوبي، وأكبر مزود لكوبا بالمواد الغذائية. ففي عام ٢٠٠٨، صدرت الولايات المتحدة إلى كوبا منتجات زراعية وأدوات طبية وأدوية وأخشابا ومواد إنسانية. وعلى صعيد المنتجات الزراعية وحدها، فقد باعت منها الولايات المتحدة لكوبا ما يساوي ٧٠٠,١ مليون دولار. ومرة أخرى، كانت الولايات المتحدة خامس أكبر المتاجرين مع كوبا في عام ٢٠٠٨.

وفي سعينا لمد يدنا إلى الشعب الكوبي، دعونا الحكومة الكوبية إلى اتخاذ خطوات للاستجابة لرغبة مواطنيها في التمتع بالحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وهناك أشياء عديدة يمكن لحكومة كوبا القيام بها، لإثبات رغبتها في التعامل بشكل بناء مع شعبها بالذات، ومع الولايات المتحدة. وقد تشمل التدابير الإيجابية تحرير مئات سجناء الضمير في السجون الكوبية، والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتخفيض الرسوم الباهظة على التحويلات المالية المتدفقة إلى البلد، وإبداء احترام أكبر لحرية الكلام، وإنهاء ممارسة اعتقال المعارضين السياسيين استناداً إلى اتهامات غامضة وتعسفية، منها ”الخطورة الاجتماعية“ والسماح بالزيارة لمقرري الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان والتعذيب. وفيما تفكّر وفود أخرى في مشروع القرار هذا، فإننا نأمل فعلاً بأنها لن تغفل الحقيقة غير القابلة للإنكار، بأن قيود الحكومة الكوبية المتشددة على الحريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعترَف بها دولياً، هي المصدر الرئيسي للحرمان، والعقبة الأولى أمام التنمية في كوبا.

وبما أن مشروع القرار هذا لا يعكس الوقائع الراهنة، فإن وفد بلادي سيصوِّت معارضاً له. وفي الوقت نفسه، ستواصل الولايات المتحدة العمل لتوسيع الفرص أمام شعب كوبا لكي يمكِّن نفسه بحصوله على المعلومات والموارد. كما سنواصل إشراك حكومة كوبا بشأن مسائل ذات اهتمام متبادل وطابع أمني وطني. وننتظر استجابة كوبية بنَّاءة لمبادراتنا. وفي غضون ذلك، هذا هو الوقت المناسب لكي تتحرك هذه الهيئة إلى أبعد من الإيماء الخطابي إلى نوايا الماضي، لتعترف بالحالة في كوبا على حقيقتها اليوم، وتشجِّع إحراز التقدُّم نحو تغيير حقيقي.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد بلادي، أودّ أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ووفد بلادي الذي صوَّت دائماً مؤيداً للقرار بشأن الحصار الكوبي، يود إبداء الملاحظات التالية حول هذه المسألة، التي كان يمكن أن نُعفي أنفسنا من التصويت عليها. أولاً، يرى وفد بلادي أن الحصار المفروض على كوبا، الذي يسبّب المعاناة للشعب الكوبي، فضلاً عن الضرر الاقتصادي الجسيم للأمة، لا يشكِّل وسيلة مقبولة لحل الخلافات

السياسية بين الدول. ثانياً، إن هذا الحصار، الذي هو بمثابة تدبير انفرادي، لا يقتصر على كونه انتهاكاً فاضحاً لبنود ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي والقرارات التي تتخذها هذه الجمعية عاماً بعد عام، ولكنه ينتهك مبادئ حرية التجارة والملاحة الدولية أيضاً.

ووفد الكونغو الذي يتمنّى بصدق أن يشهد رفع هذا التدبير، ليست لديه أية نيّة لتأييده بأي شكل من الأشكال. وهذا ما جعله يمتنع عن إقرار أي قانون من النوع المشار إليه في مشروع القرار أو وضعه موضع التطبيق. وبتلك الروح، سيصوِّت الوفد الكونغولي مؤيّداً لمشروع القرار المعروض علينا.

ولا يمكنني أن أختم كلمتي بدون الإحاطة علماً بالإشارات المشجِّعة المشهودة مؤخرا والتي تعطينا الأسباب لكي نأمل بأن تسوية لهذه المسألة ممكنة بالحوار البنَّاء. والكونغو يشجّع أي تطوُّر لبلوغ تلك الغاية، ويُعرب عن الأمل بأن يدنو طرفا هذا الصراع من روح الحوار، بغية وضع نهاية لهذا التدبير الظالم والمنافي للتاريخ، الذي يؤدي إلى الإضرار الواضح بالسلم والأمن في المنطقة.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تودّ نيكاراغوا أن توضح العناصر التي تعتقد بضرورة أخذها في الحسبان لهذا التصويت، وأن تبيّن، بالتحديد، لماذا سنصوّت مؤيّدين لمشروع القرار A/64/L.4.

من هي كوبا؟ إنها شقيقتنا، ومصدر إلهام نضالاتنا، وإبنة القارة الأمريكية والقارة الأفريقية كلتيهما، ومثال على التضامن والكرم. فيا كوبا، إن جميع أشقائك وشقيقاتك في هذه القارة معك. وجميع شعوبنا وحكوماتنا تعترف بك، ومعجَبة بك- الجميع باستثناء واحدة. والحكومة التي لا تعترف بك، تتصرّف ضدّ إرادة شعبها بالذات. وفوق ذلك، فإن تلك الحكومة لا تكتفي بعدم الاعتراف بك، ولكنها تُسيء إليك أيضاً، وهي تفعل ذلك رغم إرادة المجتمع الدولي.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا طوال أكثر من ٥٠ عاماً، هو أبلغ تعبير عن السياسة القاسية وغير الإنسانية التي تفتقر إلى الشرعية والمشروعية، والمصمَّمة عمداً لنشر الجوع والمرض واليأس لدى السكان الكوبيين. فلا بد من إنهاء هذا الحصار الآن. فهو انتهاك فاضح لحقوق الإنسان.

ولا يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تواصل تجاهلها لقرارات هذه الجمعية. فيجب عليها أن تمتثل لها فوراً، وتنضمّ إلى ما هو إرادة المجتمع الدولي، الذي أعرب عن نفسه منذ عام ١٩٩٢، بإدانة متزايدة من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة، وهي إدانة ورفض بلغا في العام الماضي ما مجموعه ١٨٥ دولة، وهو رقم سيواصل الارتفاع بلا ريب.

ومع كل يوم يمر، ستؤدي سياسات الولايات المتحدة إلى عزلها أكثر فأكثر، حتى تجد نفسها وحيدة تماماً، لأن الدعوة إلى إلغاء حصارها ضد كوبا، وإلى إنهاء سياستها العدائية ضد بلد صغير وقيّم، أقوى وأكثر تصميماً اليوم من أي وقت آخر. ومرة أخرى، تُعرب نيكاراغوا عن رفضها القاطع لجميع التدابير القسرية والانفرادية المتجاوزة للحدود الإقليمية، التي تتناقض مع القانون الدولي والمعايير المقبولة للتجارة الحرة، لأن تلك التدابير تشكل تهديداً خطيراً لتعددية الأطراف. كما أننا نُدين استخدام التدابير الانفرادية القسرية، ومنها الجزاءات غير الشرعية ضد البلدان النامية، بهدف إعاقة ممارسة تلك البلدان لحقّها في تقرير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

لقد تركنا الحرب الباردة وراءنا. وينبغي أن يحل الحوار والتفاوض محل الحصارات والعدوان والقتال. وقد آن

الأوان لكي تضع الولايات المتحدة سياستها الاستعمارية جانباً، وتحل خلافاتها مع كوبا والدول الأخرى بأسلوب حضاري، من خلال الحوار والتفاوض. وفي حالة كوبا بالذات، ينبغي إجراء الحوار بدون شروط مسبَقة وبموجب أحكام المساواة الكاملة، كما طلبت شقيقتنا كوبا.

فلماذا تواصل الولايات المتحدة سياستها الإجرامية هذه، وهي تعلم جيداً أن شعب كوبا وحكومتها لن يستسلما أبدا؟ إن كوبا عملاقة بالكرامة والمقاومة في مواجهة إمبراطورية قوية، وهي قدوة لجميع شعوبنا. وعلى الرغم من الحصار، تتشارك كوبا الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية معنا جميعاً. إن كوبا هي الحياة، وهي تمنح الحياة لشعوبنا. وفيما يخطط الآخرون لزعزعة استقرارنا، وللقتال والعدوان والموت لنا، لأنهم لا يعرفون سوى مجابهة التحديات بالقوة العسكرية، بل بمزيد من القواعد في المنطقة، فإن كوبا تتشارك معنا التعليم والصحة والإسكان والمعرفة العلمية والتكنولوجية، والرياضة والصداقة وقيَمها. وبالإجمال، إنها تتشارك معنا جميع العناصر الضرورية للتضامن التكميلي، للمساعدة في تنمية شعوبنا وبناء مستقبل أفضل. إن شعب كوبا وحكومتها لا يتشاركان معنا مجرّد مخلَّفاتهما، ولكنهما يشاركاننا كل ما لديهما. وبسبب هذا النموذج، أصرَّت الولايات المتحدة على سياستها العدوانية ضد كوبا طوال خمسين عاماً. ونحن نحث الولايات المتحدة على أن تقتدي، بدل ذلك، بنموذج كوبا، وأن تركِّز طاقاتها ومواردها على التعاون المستند إلى التضامن والحياد، لمصلحة تنمية منطقتنا وشعوب العالم.

ونيكاراغوا تعيش الدليل على مكاسب هذه المبادرات والتضامن من هذا الشعب والحكومة الكريمين. وكما يقول رئيسنا وقائدنا دانيال أورتيغا سافادیرا، في هذا التاريخ الجديد الذي يشمل أشكالاً جديدة من التفكير والعيش الأفضل، إنكم، إخواننا وأخواتنا في كوبا، مصدر إلهام دائم للانتصارات الجديدة لأممنا.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر امتناننا العميق للآلاف من الأطباء والمعلمين وعمّال البناء والتقنيين والأخصائيين الكوبيين، الذين نذروا كل جهودهم ومعرفتهم لخدمة التنمية في بلدي. ونيكاراغوا تؤكد، بتضامن ثابت، على دعمها غير المشروط لشعب كوبا وحكومتها البطوليين، في كفاحهما العظيم ضدّ الاعتداءات المستمرة للإمبراطورية، فضلاً عن دعمها لإنهاء الحصار، وعودة الأرض الشرعية في غوانتانامو إلى كوبا وتحرير الأبطال الكوبيين الخمسة. ونؤكد دفاعنا عن إنجازات كوبا وسيادتها وتقرير مصيرها ووطنها الاشتراكي. وسندافع دائماً عن حق الثورة الكوبية في الوجود ومواصلة هدينا بنورها وحكمتها.

ومن أجل عدالة القضية الكوبية، سنصوِّت مؤيّدين لمشروع القرار. ونأمل بأن يكون هناك تغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا – أي بأن تضع نهاية للحصار.

الرئيس: استمعنا الآن إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت. تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/64/L.4. طُلب إجراء تصويت مسجَّل.

أُجري تصويت مسجَّل.

المؤيِّدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر،

جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون:

جزر مارشال، ميكرونيزيا (الولايات – الموحَّدة)

اعتُمد مشروع القرار A/64/L.4 بأغلبية ١٨٧ صوتاً مقابل ٣ أصوات مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٦/٦٤).

الرئيس: سنستمع الآن إلى المتكلمين شرحاً للموقف بعد التصويت. وآمل أن يكون المتكلمون موجزين جداً لكي نتمكّن من إنجاز عملنا بشأن هذا البند في الوقت المناسب.

السيد لايدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أُدلي بهذا التعليل للتصويت بعد التصويت باسم الاتحاد الأوروبي. وتركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا تؤيد هذا البيان.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن السياسة التجارية للولايات المتحدة نحو كوبا مسألة ثنائية أساساً. لكنّ التشريع الأمريكي، ومنه قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦، وسع نطاق آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على بلدان الطرف

الثالث. ومن حيث المبدأ، فقد عارض الاتحاد الأوروبي بثبات واستمرار تلك التدابير المتجاوزة للحدود الإقليمية.

ونحن نرحب بالقرار الأخير للولايات المتحدة برفع القيود عن التحويلات المالية وسفر العائلات إلى كوبا، ولكننا لا نقبل بأن تُعيق التدابير المفروضة بشكل انفرادي علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا. ولمعالجة هذه المشكلة، أقرَّ مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قانونا وإجراء مشتركا، لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين المقيمين في أوروبا، من عواقب هذين القانونين. وفي مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في لندن،في أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق على مجموعة عناصر سعت إلى تخفيف المشاكل مع التشريع المتجاوز للحدود الإقليمية أيضاً. وقد شملت تجاوز البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، والتزام الولايات المتحدة بمقاومة أي تشريع مستقبلي متجاوز للحدود الإقليمية من هذا النوع، وتفاهماً متعلّقاً بمبادئ تعزيز حماية الاستثمار. والاتحاد الأوروبي يكرر مطالبته الولايات المتحدة بتنفيذ هذا الاتفاق.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا واضحة، وقد حُدِّدت في موقف مشترك في عام ١٩٩٦. وهدف الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع كوبا هو تشجيع عملية انتقال سلمية، يقودها الشعب الكوبي، نحو ديمقراطية تعددية واحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي المستدام وتحسين مستويات المعيشة للشعب الكوبي.

ولإعادة تأكيد صلاحية هذا الموقف المشترك، رفع الاتحاد الأوروبي، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التدابير السياسية التي فُرضت على كوبا في عام ٢٠٠٣. واستؤنف الحوار مع السلطات في هافانا بدون شروط مسبَقة وعلى أساس التبادلية وعدم التمييز.

وقد عُقدت الاجتماعات الوزارية مع الحكومة الكوبية في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وفي بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠٩. وتناول الحوار المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما فيها حقوق الإنسان، وهو المجال الذي يتوقَّع فيه الاتحاد الأوروبي إجراءات محددة من هافانا. وبالإضافة إلى ذلك، ينوي الاتحاد الأوروبي مواصلة حواره مع المعارضة الديمقراطية والمجتمع المدني بشأن كوبا.

ومع أن كوبا وقَّعت على عهدي الأمم المتحدة الدولية الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنها لم تصادق عليهما بعد. وقد تعهَّدت هافانا بدعوة مقرِّر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحقِّ في الغذاء، وذكرت إمكانية زيارات مقرِّرين آخرين.

والحكومة الكوبية ماضية في إنكار الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترَف بها دولياً على مواطنيها. ويبقى الاتحاد الأوروبي شديد القلق حيال استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في كوبا، على الرغم من تناقص عدد السجناء السياسيين. والاتحاد الأوروبي يحث مجددا الحكومة الكوبية على أن تطلق سراح جميع السجناء السياسيين بدون شروط، وهو يعرب، بشكل خاص، عن قلقه البالغ حيال الصحة المتدهورة لعدة أفراد منهم ولعدة أعضاء من مجموع الـ ٧٥ الذين اعتُقلوا في آذار/مارس ٢٠٠٣. كما يكرر الاتحاد الأوروبي مطالبته الحكومة الكوبية بمنح حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات.

وتؤدي هذه القيود على الحقوق والحريات إلى تقويض الإنجازات الكوبية في الرعاية الصحية والتعليم. وبالمثل، تعيق السياسة الاقتصادية الكوبية المحلية، التنمية

الاقتصادية للبلد نفسه إعاقة خطيرة. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة يسهم في هذه المشاكل مؤثرا تأثيرا سلبيا على المستويات المعيشية للشعب الكوبي.

لذا، يعتقد الاتحاد الأوروبي بوضوح أن رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة سيطلق الاقتصاد الكوبي لما فيه مصلحة الشعب الكوبي. وإننا نعرب مجددا عن رفضنا لجميع التدابير الانفرادية الموجهة ضد كوبا، التي تتنافى مع قواعد التجارة الدولية المقبولة بشكل عام. وفي ما يتعلق بكوبا، يحث الاتحاد الأوروبي السلطات الكوبية على إجراء تحسينات حقيقية في جميع المجالات المذكورة.

لهذه الأسباب جميعا، وعلى الرغم من النقد الشديد لسجل كوبا بشأن حقوق الإنسان، فإن الاتحاد الأوروبي صوت بالإجماع مؤيدا للقرار ٦/٦٤.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها وهي: الأرجنتين، إكوادور، باراغواي، البرازيل، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، شيلي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كولومبيا وبلدي أوروغواي.

وكما في السنوات الماضية، صوتت الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي مؤيدة للقرار الذي قدمه وفد كوبا، لأننا نعتبر الحصار المفروض على ذلك البلد منافيا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومناقضا لأحكام القانون الدولي، ولا سيما المعايير التي تنظم التجارة الدولية، وهي ملزمة لأعضاء منظمة التجارة العالمية.

ويأتي موقف السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها في الإطار الأوسع للدفاع عن تعددية الأطراف، وعدم التدخل والتسوية السلمية للتراعات، التي تشكل المبادئ الأساسية لدبلوماسية قارتنا.

ولقد سبقت إدانة هذا الحصار من قبل هنا في الأمم المتحدة، وفي محافل وهيئات دولية أخرى، منها منظمة الدول الأمريكية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومؤتمرات القمة الأيبيرية – الأمريكية ومؤتمرات قمة مجموعة ريو.

والدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها ترفض التدابير الانفرادية والمتجاوزة للحدود الإقليمية من حيث المبدأ. وفي ذلك الصدد، ندين تنفيذ التدابير الانفرادية القسرية المناقضة للتجارة الحرة، التي تسبب ضررا لا يمكن إصلاحه لرفاه الناس، وتعيق عمليات التكامل الإقليمي.

وبتصويت هذه الدول مؤيدة للقرار ٦/٦٤، فإنها أكدت مجددا على التزامها بتعددية الأطراف، بوصفها وسيلة شرعية للتسوية السلمية للتراعات بين الدول، وأداة فعالة في تعزيز التعاون الدولي، وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم بين الشعوب.

السيدة فوماتشانه (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلمت بالفرنسية): يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين ألقاهما ممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

وتود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تعرب مجددا عن معارضتها استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي، الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا طوال نصف قرن. ونعتقد أن الفرض الجاري لهذا الحصار هو انتهاك لمبادئ مساواة الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وأنه يشكل اعتداء على سيادة الشعب الكوبي وحقه في التنمية. وتطبيق

التشريع المتجاوز للحدود الإقليمية من جانب إحدى الدول، بهدف فرض جزاءات انفرادية على دولة أخرى، يتنافى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبسبب الآثار الضارة على سبل كسب عيش الشعب الكوبي، نتيجة الحصار المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن طبيعته المتجاوزة للحدود الإقليمية، فقد أدانه المجتمع الدولي بصورة منهجية منذ عام ١٩٩٢، في ١٧ قرارا مماثلا، اتخذتها الجمعية العامة سنويا بأغلبية ساحقة. ولكن على الرغم من مطالبات هذه الجمعية ومطالبات العديد من الهيئات والمحافل الحكومية الدولية الأخرى، فإن الحصار لا يزال قائما على حاله. ولن يؤدي استمراره إلا إلى المزيد من التوتر في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، وإلى معاناة وصعوبات جديدة لشعب كوبا، ولا سيما مواطنيها الأكثر ضعفا، ومنهم النساء والأطفال.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد دعمنا الثابت للشعب الكوبي وتضامننا معه. وننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإصرار بإنهاء هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وبتلك الروح، صوتت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مؤيدة للقرار ٦٤/٦.

السيد لوايزا باريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): باسم بوليفيا، أود أن أؤيد البيانات التي ألقاها ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، وممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل أوروغواي باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. كما أود أن أرحب بالوزير رودريغيز باريلا.

إن القرار ٦٤/٦ الذي اتخذته الجمعية العامة للتو – وهو الثامن عشر من نوعه، الذي جرى اتخاذه على التوالي – يعكس بوضوح الرفض الصريح من جانب المجتمع الدولي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعيد التأكيد الكامل لأغراض الميثاق ومبادئه، ومنها المساواة في السيادة، وعدم التدخل، وبخاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن الواضح مجددا أن هناك حاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، المنبثق عن موقف انفرادي متواصل، لا مكان له في القرن الحادي والعشرين. فهو يفتقر إلى الشرعية الكاملة، وعواقبه السلبية ماضية في الإضرار بالشعب الكوبي، الذي تزداد قوته، بكرامة عظيمة، في معارضة تدبير عفا عليه الزمن، وأثبت فشله المدوي عاما بعد عام.

وتقرير الأمين العام (A/64/97) يبين الحقائق الفعلية التي لا جدال فيها لهذا الواقع. ويذكر أمثلة على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الحصار العدواني، الذي يقوم تجاوزه للحدود الإقليمية – ويسيء إساءة فاضحة إلى المعايير الدولية – على أساس قوانين منها قانون هيلمز – بيرتون، الذي يفرض جزاءات على شركات تحتفظ بعلاقات مع كوبا. وذلك المفهوم الباطل واللاغي على الإطلاق، يشكل انتهاكا فاضحا لحقوق الإنسان أيضا، فضلا عن كونه انتهاكا للمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول ذات السيادة، لأنه يسعى إلى السيطرة على حياتها السياسية.

لهذا السبب لا يمكننا الدفاع عن افتراض إحدى الدول للحق المتجاوز للحدود الإقليمية، في تنفيذ قاعدة قانونية ضد دولة أخرى بدون موافقتها. والقرارات الـ ١٨ التي اتخذتها الجمعية العامة برفض الحصار تزيل أي ريب ممكن بشأن تلك الحقيقة، التي أعاد المجتمع الدولي تأكيدها مجددا بشكل صارخ اليوم. وتعتقد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أنه حان الوقت لتغيير هذه الحالة. وفي القرن الحادي والعشرين، نحتاج إلى تغيير ذلك السلوك والتصرف المخالفين

والمناقضين لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ثمة ضرورة لنفسح المجال أمام العقل والحوار بالارتكاز على الدعم الكامل للنموذج الاقتصادي والسياسي الأفضل لمصالح الشعب الكوبي، وفقا لهويته وخصائصه الفريدة. وينبغي ألا ينحني أمام الضغط الخارجي، كما ينبغي عدم تطبيق السياسات الشاذة على كوبا.

لماذا الإصرار على تلك السياسات الخاطئة؟ إذا نظرنا في السياق الإقليمي، أعتقد أن التفسير واضح. إن بداية عهد جديد من الالتزام والمصلحة والاحترام المتبادل، حسبما يدعو إليه الرئيس باراك أوباما، يتماشى مع جائزة نوبل للسلام التي مُنحت إليه. لماذا لا يُرفع الحصار باسم السلام بغية أن نتمكن من التغلب على هذه الأزمة الإنسانية الهائلة التي تتعارض مع القانون الدولي؟ لماذا الاستمرار في المضي خلافا للشعور الحالي بأنه يمكننا العمل على تحقيق الفائدة المشتركة لجميع الشعوب من خلال التعاون وليس الإخضاع؟ وبالنسبة إلى دولة بوليفيا المتعددة القوميات، هذا الدليل على التغيير تم تصديقه اليوم. إن كوبا تشق طريقها إلى الأمام. ولهذا صوتنا لصالح القرار ٦/٦٤.

الرئيس: أود أن أذكّر المتكلمين بالمدة الزمنية المقيدة وبأن يوجزوا في بياناتهم.

السيد كريستشين (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد غانا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للسودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ قرابة ٥٠ سنة ما زال قائما وخلف تداعيات سلبية على شعب كوبا. وتتفاقم تلك الحالة الآن بفعل الأزمات المالية والطاقوية والغذائية على الصعيد العالمي. ورغم أن الجمعية العامة طلبت وضع حد لذلك الحصار وهذه الهيمنة التي تتجاوز الحدود الوطنية، فإن التدابير الأحادية الجانب المتخذة قبل ١٧ عاما ما زالت مطبقة اليوم.

وغانا، إيفاء منها للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، امتنعت على الدوام عن نشر وتطبيق تلك القوانين التي تترك خارج الحدود الوطنية آثارا ضارة على سيادة الدول، والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لها، وحرية التجارة والملاحة.

ونرحب بقرار الإدارة الحالية للولايات المتحدة بخفض القيود على السفر إلى كوبا، وعلى التحويلات المالية من الكوبيين – الأمريكيين. ونعتبر أن التدابير البنّاءة والمفاوضات السلمية ستعززان التعاون وحسن الجوار بين الولايات المتحدة وكوبا. ونشيد بالشعب الكوبي على صموده وحسه بوحدة الهدف في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة.

السيدة بيك (جزر سليمان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، ينوه وفدي بحضور وزير خارجية كوبا. طلبنا الكلمة لتعليل التصويت على القرار ٦/٦٤ الذي اتُخذ للتو بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السبب بسيط: إننا جميعا نعيش في نظام عالمي مترابط ويعتمد بعضه على بعض. نحن في حاجة إلى البلدان الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة لمواجهة مشاكلنا العالمية. وإزاء ذلك، يشعر وفدي بالحزن لرؤية مخلفات الحرب الباردة مستمرة حتى يومنا هذا. والحصار المفروض منذ عقود هو أحد أطول الحملات التي دخلت قرنا جديدا وجيلا جديدا.

واليوم، هناك ما يزيد على مائة طالب من جزر المحيط الهادئ يتعلمون الطب في كوبا. وعلى الرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، فإن الشعب الكوبي

آوى وأطعم وألبس شبابنا في ظل المصاعب التي يعيشها. وجزر سليمان تظل شاكرة للشعب الكوبي على ذلك وتشيد به. ونحن نعلم أيضا انه بدون الحصار، يمكن لكوبا أن تفعل المزيد للعالم النامي.

والإشارة إلى هؤلاء الشباب هي لإبراز القول إن ميثاق الأمم المتحدة يتمحور حول الشعوب ويبدأ بعبارة ”نحن الشعوب“. ونحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نواصل منح فرصة للبشرية، وعلينا أن نواصل العمل معا لبناء الجسور بدلا من الحصار. وعلينا أن نفعل ذلك باسم السلام والأمن وحق الشعب الكوبي في التنمية.

إن جزر سليمان تدعو إلى رفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي بدون شروط واستبداله بحوار وتعاون حقيقيين. وإننا نوجه هذه الدعوة تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وكفرصة لبداية جديدة بين كوبا والولايات المتحدة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي أن أستهل بياني هذا بالتعبير عن تأييد بلادي، سوريا، للبيانين اللذين ألقاهما ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد نصت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وفي عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكدت حوليات منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في عام ١٩٤٥ على قداسة هذه المبادئ والمقاصد. ويُفترض في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كافة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، دولة المقر، التي ساهمت بشكل أساسي في صياغة الميثاق بعد أن خاضت بنفسها تجربة مريرة لتدخل الآخرين في شؤونها وتعديهم على سيادتها قبل وخلال الحرب العالمية الثانية، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة أكثر من غيرها. ولما كان الحصار الأحادي الطرف الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والتدابير الجديدة الرامية إلى إحكام هذا الحصار تتعارض مع الميثاق ومع ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول، وبخاصة مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، فإن هذا الحصار يصبح، في الواقع، غير قانوني ولا ينسجم مع المعايير التي قبلها المجتمع الدولي للتعامل بين الدول، ويشكل أيضا تحديا غير مسبوق للقانون الدولي ولمصداقية وقانونية السياسات الأمريكية.

إن هذا الحصار المفروض على كوبا منذ حوالي تسعة وأربعين عاما قد خلق سابقة مرفوضة في التعامل الأحادي الطرف بين الدول خارج إطار القانون الدولي، كما عرّض كوبا لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمّق معاناة الشعب الكوبي، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي.

يعرب وفد بلادي عن تقديره لحرص كوبا المستمر على إجراء حوار بنّاء مع الولايات المتحدة الأمريكية لتسوية جميع المسائل الخلافية بين الطرفين، على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حسن الجوار. ويرى وفد بلادي أن العلاقات بين الدول، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، يجب أن تكون علاقات طبيعية تصب في مصلحة شعبي البلدين. وتؤكد بلادي على حق الشعوب في احتيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمحض إرادتها.

إن تأييد ١٨٧ دولة لهذا القرار في الدورة الحالية إنما يؤكد مجددا على أن المجتمع الدولي، بأغلبيته الساحقة، يرى ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا وعدم شرعية

هذا الحصار. كما يؤكد على ضرورة احترام الأنظمة الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تختارها كل دولة بمحض إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها.

إن اللجوء إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تعسفية لا مبرر لها ضد الدول الأخرى على أساس التوجه السياسي أمر يرفضه المجتمع الدولي. ولقد عبر المجتمع الدولي مرارا عن رفضه لاستمرار العقوبات من جانب واحد على كوبا، وعن رفضه توسيع هذه العقوبات من خلال القانون المسمى ''هيلمز - بيرتون''.

إن الجمعية العامة مدعوة، بموجب الولاية المنوطة بها، إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والعقوبات الأمريكية العدائية تجاه جارتها المباشرة جغرافيا، وتجاه دول أخرى بعيدة جغرافيا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد، يأمل وفد بلادي أن تُزال جميع أشكال الحصار التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وعلى العديد من الدول الأخرى، ومنها بلادي، سوريا. كما نأمل أن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي عبرت عنه الجمعية العامة للتو وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية، احترام الولايات المتحدة الأمريكية والتزام مؤسساتها التشريعية الكامل به. وانطلاقا من ذلك، فقد صوتت سوريا لصالح مشروع القرار هذا. وكم كان تصويت إسرائيل الشاذ المعارض لمشروع القرار الذي أيدته الأغلبية الساحقة ملفتا للانتباه وذا دلالة. وهو اعتراف من إسرائيل بوجاهة تقييم المجتمع الدولي لها بأنها دولة لا تقيم وزنا للقانون الدولي، وتمثل أقلية معزولة في المجتمع الدولي. وكم زاد التصويت الإسرائيلي الأمور سوءا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول العودة إلى منطق الحوار بين الدول لحل الخلافات الناشئة فيما بينها، وإعمال قاعدة القانون الدولي، واحترام الحق في الاختلاف في الرأي مع الآخرين.

الرئيس: أكرر من جديد، أرجو من الوفود أن تتوخى الإيجاز.

السيد السنوسي (الجماهيرية العربية الليبية): ما برح الشعب الكوبي يعاني حصارا جائرا امتد لأكثر من أربعة عقود وأدى إلى أضرار بالغة يصعب حصرها طالت كل فئات الشعب في كوبا، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا من الأطفال والنساء والمسنين. كما أدى الحصار إلى الحد من قدرة البلاد على استيراد المواد الغذائية، والمستلزمات الزراعية، والمعدات الطبية، والأدوية الضرورية لعلاج المرضى، وساهم في عرقلة بعض جوانب التنمية.

تعرب الجماهيرية العربية الليبية عن قلقها الشديد إزاء استمرار بعض الدول في تطبيق الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها مخالفة صريحة للقانون الدولي. وتعيد من جديد التأكيد على معارضتها الشديدة لهذه الإجراءات، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد على حل الخلافات بين الدول فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تعقيدها.

إن مسؤوليتنا كمجتمعات متحضرة تفرض علينا أن ننبذ العنف بكل أشكاله وألوانه، بما في ذلك فرض العقوبات والحصار، وأن نسلك نهج العقل والحكمة والحوار البنّاء في حل كافة خلافاتنا، وذلك ليس بالأمر الصعب إذا ما توفرت لدينا الإرادة السياسية اللازمة.

ونعتقد أن القرار الذي اتخذته الحكومة الأمريكية بتخفيف إجراءاتها الانفرادية خطوة تدعو إلى التفاؤل، ونأمل أن نرى خطوات إضافية في المستقبل القريب تراعي الاحتياجات الإنسانية للشعب الكوبي وتحترم القانون الدولي، وتؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الحصار بصورة نهائية.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تنظر النرويج إلى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بوصفه مسألة ثنائية. ونحن نؤيد الجزاءات عندما يعتمدها المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة، ولكننا لا نؤيد فرض التدابير الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية ضد بلد آخر. ولذلك، لا نستطيع أن نقبل أن تحدد التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة علاقات النرويج مع كوبا.

ترحب النرويج بالقرار الأخير الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة برفع القيود المفروضة على الحوالات المالية وسفر الأسر إلى كوبا، كما تشجع الولايات المتحدة وكوبا على بذل المزيد من الجهود لتحسين علاقاتهما الثنائية.

وفي حين تعرب النرويج عن ارتياحها لبعض التطورات الإيجابية التي حدثت في مجال حقوق الإنسان في كوبا، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء حماية تلك الحقوق وتعزيزها. ونكرر دعوتنا حكومة كوبا إلى الإفراج دون شروط عن جميع السجناء السياسيين. كما نكرر دعوتنا حكومة كوبا إلى السماح بحرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات.

وترى النرويج أن العزلة ليست الرد المناسب على التطورات الجارية في كوبا. فيمكن تحقيق الكثير عن طريق الحوار البنّاء مع حكومة كوبا. وتعتزم النرويج، وهي تمضي قدما في هذا الشأن، الإسهام في هذا الحوار. ولهذه الأسباب، صوتت النرويج مؤيدة للقرار المتخذ اليوم، كما فعلت في السنوات السابقة.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أوغندا البيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لقد صوتت أوغندا مؤيدة للقرار المتخذ اليوم، كما فعلت باستمرار في الماضي، لأنها تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ليس هناك ما يبرر فرض هذا الحصار. فقد ترتبت عليه آثار ضارة على الشعب الكوبي لزمن طويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نؤيد التدابير الانفرادية التي يتجاوز تنفيذها الحدود الإقليمية، ونعتقد أنها لا تتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): صوتت بنن مؤيدة للقرار الذي اتُخذ للتو، لأننا نؤمن بالعلاقات الودية بين الدول.

إن التدابير التي فُرضت على كوبا منذ ٥٠ عاما في سياق الحرب الباردة، بما لها من طبيعة تتجاوز الحدود الإقليمية، تواصل إعاقة البلد في ممارسته لحقوقه بوصفه دولة ذات سيادة على الساحة الدولية. وتعد هذه الجمعية المكان المناسب الذي نذكّر فيه أنفسنا بأن العلاقات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يحكمها ميثاق المنظمة. ولا يطلب الشعب الكوبي سوى أن يُسمح له بأن يعيش في جو يسوده الاحترام لحقوقه، بوصف كوبا دولة ذات سيادة وبلدا محبا للسلام والعدالة، على أساس المنفعة المتبادلة.

ويشكل الوضع الحالي فرصة تاريخية يجب أن تُغتنم حتى يمكن رفع الحصار بأسلوب ودي. إن التغييرات الكبيرة التي حدثت في حياة الدولتين ينبغي لها أن تفضي إلى تحسين العلاقات انسجاما مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتناشد بنن بإلحاح حكومتي الولايات المتحدة وكوبا البدء من دون تأخير بحوار صريح نحو تطبيع العلاقات بين البلدين. ونرحب بالتدابير التي اتخذها إدارة الرئيس أوباما لتخفيف القيود على السفر وعلى التحويلات المالية من الأمريكيين الكوبيين إلى بلدهم الأصلي. وهذه خطوة هامة نحو التقارب الكامل الذي ينشده الجميع.

وكلما زادت مطالبتنا بإغلاق هذا الفصل المؤلم من العلاقات الدولية كلما زاد الاستماع إلى أصواتنا وكلما زاد نداؤنا القوي من أجل المصالحة بين الدولتين وهما صديقتان لبنن. شعب بنن يأمل أملا صادقا في أن يرى البلدين يتصافحان وينبذان منطق الإكراه واستئناف علاقاتهما على أساس سليم.

السيد ياروشيفتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): اعتمدت الجمعية العامة القرار الثامن عشر بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. مرة أخرى هناك زهاء ٩٩ في المائة من الدول الأعضاء، بمن فيها أقرب الشركاء السياسيين للولايات المتحدة، ناشدت ذلك البلد رفع الحصار الذي ما برح مفروضا لأكثر من نصف قرن. ونأمل أن يُلتفت هذه المرة إلى صوت المجتمع الدولي في واشنطن العاصمة.

إن وفد بيلاروس يود أن يقتبس من الإعلان الخاص الصادر عن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، الذي اعتمدوه في مؤتمر قمتهم الخامس عشر الذي عقدوه في شرم الشيخ بمصر في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن مسألة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي يؤكد أن ”لا ينبغي تحت أي ظرف كان أن يحرم شعب من سبُل العيش والتنمية“.

إن ممارسة فرض تدابير لوضع ضغط اقتصادي على أي بلد تؤدي إلى وضع عقبات خطيرة أمام تحقيقه للأهداف الإنمائية للألفية وتسهم في زعزعة الاستقرار الدولي. قال وزير خارجية جمهورية بيلاروس في معرض كلمته في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين (انظر A/64/PV.10)، أنه بعد فجوة طويلة بدأ المجتمع الدولي التفكير في نظام أحادي المرجعيات، بينما بدأ القادة السياسيون الكلام بنفس لغة الحس السليم. وهذا العام بوجه الخصوص أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها لبناء شراكات وحل مشاكل لا يمكن لأي بلد أن يحلها بمعزل عن الآخرين.

وندعو الولايات المتحدة إلى العمل وفقا للسياسة الخارجية البناءة التي أعلنتها نفسها لإنهاء الحصار ورفع القيود التي تؤثر في المصالح الحيوية لشعب كوبا. إننا لعلى يقين بأنه، في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أضحت الجزاءات والتدابير القسرية الكثيرة والأحادية الجانب غير ملائمة بدرجة كبيرة.

السيد حمزة (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس أشكركم على منحي هذه الفرصة للكلام بعد التصويت. ويؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن جمهورية تنزانيا المتحدة صوتت لصالح مشروع القرار لإنهاء الحصار الاقتصادي والمالي على كوبا لأننا نعتقد أن الحقائق السياسية والاقتصادية الراهنة في العالم، والحقائق القائمة بين كوبا والولايات المتحدة بصورة خاصة، تستوجب إنهاء الحصار. ويود كلا الجانبين تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح من أجل النهوض بالازدهار الاقتصادي والمالي في بلديهما. والحصار لا يعزز هذه الأهداف.

وعلاوة على ذلك، فإن تنزانيا مقتنعة بأنه إذا ما رغب الشعبان في البلدين في مواصلة العمل نحو الازدهار والنمو الاقتصادي، لا بد لهما من زيادة وتنويع الاتصالات بينهما. وهذا أمر هام للغاية، لا سيما في مجالات التجارة والاتصالات بين الشعبين.

ونرحب أيضا برفع القيود المفروضة على سفر الأسر من جانب الولايات المتحدة. وهذا يجسد حقا اتجاها إيجابيا وبداية نحو تحسين إنهاء الحصار. ونحض الجانبين كليهما على

تطوير تدابير بناء الثقة لتمهيد السبيل أمام التعاون في المستقبل بين كوبا والولايات المتحدة بعد رفع الحصار.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل كوبا ممارسة لحق الرد.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أرى لزاما عليّ أن أرد على بيانات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والنرويج.

ولا بد لي من أن أقول للاتحاد الأوروبي بأن كوبا لا يمكن لها بأي شكل من الأشكال أن تستخدم سلطتها الأدبية لإملاء نماذج للديمقراطية أو تسدي المشورة بشأنها. أود أن أذكر الاتحاد بسكوته على أعمال التعذيب التي جرت في غوانتنامو وأبو غريب، وأن أكرر أنه ما دام يلجأ إلى المعايير المزدوجة والنفاق لن تكون له أي مصداقية على الإطلاق.

إن السيدة سوزان رايس، وهي لسوء الطالع غير موجودة في القاعة الآن، بدأت كلمتها بالقول: ''نجد نفسنا مرة أخرى في نفس المكان''. بتلك الكلمات أقرت بأنها موجودة هنا لتفعل ما فعله من قبلها ١٧ ممثلا للولايات المتحدة. أحترم آرائها وأسّلم بأن وظيفتها تختلف عن وظيفة المحافظ الجديد جون بولتون، ولكن لديها مهمة تبعث على الأسى، أي الدفاع عن سياسة الحصار التي بدأت وفقا للمذكرة السرية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠، بهدف معلن ألا وهو التسبب في الجوع واليأس والقنوط للشعب الكوبي. ولم يتبق من الحرب الباردة كما قيل هنا، إلا الحصار نفسه. وإذا ما رفع الحصار ستتلاشى تلك الحرب.

إن كوبا ديمقراطية، وهي ديمقراطية أقرب ما تكون إلى مبادئ لينكولن، أي حكم الشعب، يقوم بها الشعب ولمصلحة الشعب.، بدلا من سيطرة المال على مقاليد السلطة؛ أو حكومة الغني الذي يدير البلاد حاليا. لقد أسمت سفيرة الولايات المتحدة من هم حقا عملاء دولة أجنبية – مرتزقة تدفع لهم حكومة الولايات المتحدة – منشقين أو سجناء سياسيين. وإذا أرادت الكلام عن السجناء السياسيين، فإنه يجدر بالولايات المتحدة أن تطلق سراح الأبطال الكوبيين الخمسة المناهضين للإرهاب والذين يخضعون لمعاملة وحشية ومهينة في السجون الأمريكية.

قالت السفيرة رايس إننا نسيء استخدام كلمة ''الإبادة'' عندما نتكلم عن الحصار. وأقتبس الفقرات (ب) و (ج) من المادة ٢ من اتفاقية عام ١٩٤٨ بشأن منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. فالفقرة (ب) تنص على أن الإبادة الجماعية هي فعل ''يتسبب في أذى جسدي أو عقلي بأعضاء مجموعة''، والإشارة هنا إلى مجموعة من البشر، والفقرة (ج) تعرف جريمة الإبادة بأنها عمل يتمثل في ''إخضاع مجموعة عمدا لظروف معيشية لا بد وأن تؤدي إلى هلاكها المادي كليا أو جزئيا''. أدعو وزارة خارجية الولايات المتحدة إلى دراسة الاتفاقية على نحو أوثق.

إن الحصار المفروض على كوبا يمثل سياسة انفرادية إجرامية وينبغي لذلك رفعه بشكل انفرادي واحد. ليس من المعقول أو المنصف أو الممكن، كما يتضح من الأمثلة السابقة، أن نتوقع من كوبا أن تأخذ المبادرة لوضع حد لهذا العمل الإجرامي ضد شعبها، بما في ذلك الأطفال والمسنون.

ينبغي أن ترفع الولايات المتحدة الحصار وأن ترفعه الآن؛ أولا لأن كوبا لا تفرض حصارا على الولايات المتحدة، ولا تحتل أي جزء من أراضيها لاستخدامها قاعدة عسكرية، ونحن لا نمارس تفرقة ضد مواطنيها. ثانيا، عليها أن ترفع الحصار لأن ذلك يصب في مصلحة الولايات المتحدة نفسها كما أنه يعبِّر عن إرادة شعب الولايات المتحدة.

يجري الحديث عن حرية تبادل المعلومات. ارفعوا القيود المفروضة على حرية سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا. احترموا حقهم في حرية التنقل. ارفعوا الحظر المفروض على كوبا في مجال التكنولوجيا والمعلومات. اسمحوا لبلدنا بمزيد من القدرة الاتصال. اسمحوا بتصدير البرامجيات والتقنيات إلى كوبا حتى يكون هناك تقدم في ذلك المجال.

أشارت السيدة رايس إلى حدوث تقدم بنّاء. بالفعل كانت هناك بعض الخطوات في الاتجاه السليم، ولكنها كانت مقصورة اقتصارا تاما على علاقات الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة مع موطنهم الأصلي، ولا علاقة لها البتة بالحصار ولا تدل على أي مرونة بشأنه. تلك خطوات في الاتجاه السليم ولكنها محدودة وغير كافية.

إن الحصار ليس شأنا ثنائيا. لقد اتضح ذلك تماما من النماذج العديدة لآثاره التي تتعدى الحدود الإقليمية. وجددت السيدة رايس الاقتراح بأن يستمر الحوار والتبادل بين البلدين. لقد طرح القائد العام فيدل كاسترو تلك الفكرة منذ أعوام مضت، وأعاد طرحها مرات عديدة في مناسبات عامة الرئيس راؤول كاسترو. إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في الدخول في مفاوضات فعليها أن تتجاوب مع جدول الأعمال الثنائي المقترح الذي طرحته كوبا على تلك الحكومة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

في آب/أغسطس، ذكرت السيدة سوزان رايس في جامعة نيويورك أن الولايات المتحدة مثل يحتذي في القيادة، وأنها تُقر بأخطائها وتقوّمها عند الضرورة، وتعامل الآخرين باحترام، وتصوغ استراتيجيتها بالشراكة مع الآخرين. وفي نفس الخطاب، ذكرت أيضا أن كل ذلك دليل على أن الولايات المتحدة راغبة في الاستماع للآخرين، واحترام الاختلافات معهم والنظر في أفكار جديدة. وكم يدهشني أن استمع هذا الصباح إلى السفيرة رايس وهي تقول عكس ذلك تماما.

الرئيس: أعربت الجمعية العامة،كدأبها في السنوات السابقة، عن رأيها في هذا البند من بنود جدول الأعمال من خلال اعتماد قرار يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء – القرار ٦/٦٤.

إن المجتمع الدولي بقيامه بذلك إنما يعرب عن تصميمه على تفعيل الامتثال الصارم للمقاصد والمبادئ المجسّدة في ميثاق الأمم المتحدة. ويحدوني الأمل في أن تلقى الدعوات التي وردت في القرار تنفيذا من قبل الجميع. واليوم، بقدر ما نشهد اتجاها إلى نبذ المواجهة والنزعة الانفرادية، نشهد تأييدا متزايدا للحوار وتعددية الأطراف، ولا بد أن نعمل على ترويج هذه الاتجاهات الإيجابية وتعميمها بما يفتح سبيلا جديدا للتعاون والسلام والتنمية، ويغلق الأبواب في وجه العقوبات والحصار. لذا يحدوني أمل كبير في أن تستطيع الأطراف كافة التوصل إلى فرص حل الخلافات بينها من خلال الحوار والتعاون.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس: قبل أن ترفع الجلسة، أدعو الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بشأن المسألة الآتية. في رسالتي المؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الموجهة إلى جميع الممثلين الدائمين والمراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة، أرفقت رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، موجهة من رئيس مجلس حقوق الإنسان، يحيل بها قرار المجلس دإ-١/١٢

لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأرفقت بالرسالة أيضا رسالتين مؤرختين ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، موجهتين من القائم بالأعمال بالنيابة للسودان بصفته رئيس المجموعة العربية ومن الممثل الدائم لمصر بصفته رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز، ومشفوعتين بطلبين للجمعية العامة لتقوم مباشرة بجلسة عامة بالنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الطارئة الثانية عشرة في إطار البند المعنون ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“، خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.

لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة كانت قد قررت، في جملة أمور، أثناء جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أن تحيل البند ٦٤ من جدول الأعمال إلى الجلسة العامة واللجنة الثالثة. وما لم أسمع أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية قررت أن تنظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة على النحو الوارد في الوثيقة A/64/53/Add.1؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.